الباب الأول

قُدامة بن جعفر

obeikandl.com

الفصل الأول

التعريف بقدامة

١ ـ أصله

هو أبو الفرج[1] قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ، الكاتب البغدادى ، وأبوه أبو القاسم جعفر بن قدامة بن زياد ، ذكره محمد بن إسحاق النديم فى الفهرست عرضاً عند ترجمته قدامة ، ووصفه وصفاً يدل على خموله وتجرده من العلم والفكر فى قوله : وكان أبوه جعفر ممن لا تفكر فيه ، ولا علم عنده »[2] .

وللخطيب البغدادى رأى يخالف هذا الرأى ؛ لأنه ينعته بالعلم والأدب معاً ،

---

(١) هذه كنيته عند أكثر المترجمين كالنديم (الفهرست ٣٥١) وياقوت (معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٢) وابن الجوزى (المنتظم ج ٦ مجلد ٢ ص ٢٨٠) والملك الأفضل (العطايا السنية ٢٠٧) والصفدى (الوافى بالوفيات ج ٧ قسم ١ ص ٤١) والمطرزى (الإيضاح الورقة ٤٠) ، ويذكره الآمدى عرضا عند تكلمه فى « الطابق » قال: لقبه أبو الفرج قدامة بن جعفر فى كتابه المؤلف فى نقد الشعر « المتكافىء » (الموازنة ١٢٤)

ولكن أباحيان التوحيدى يكنيه بأبى عمرو (الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٠٨)

ويكنيه ابن تغرى بردى بأبى جعفر (النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٢٩٨)

فهذه ثلاث كنى ، اخترنا منها ما عليه أكثر المؤرخين وكتاب التراجم ، ولاسيما أن تلك كنيته عند المسعودى صاحب « مروج الذهب » وكان معاصراً لقدامة (توفى المسعودى سنة ٣٤٦ هـ)

(٢) الفهرست ١٨٨ .

ولا يكتفى بهذا ، بل يقول عنه : إنه أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، ويصفه بوفرة الأدب ، وحسن المعرفة ، ويذكر أن له مؤلفات فى صنعة الكتابة وغيرها ، وأنه حدث عن أكابر العلماء الذين تلقى عنهم ، والأدباء الذين جلس إليهم ، كأبى العيناء الضرير ، وحماد بن إسحاق الموصلى ، ومحمد بن يزيد المبرّد ، ومحمد ابن عبد الله بن مالك الخزاعى ، ونحوهم ، وأن من رواته أبا الفرج صاحب الأغانى[1] .

* * *

والتناقض بين القولين ظاهر لا يحتاج إلى إيضاح ، فكيف يكون رجل واحد لا تفكر فيه ولا علم عنده ، ثم يكون هو نفسه أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، وافر الأدب ، حسن المعرفة ؟!

كان ياقوت — من غير شك — أمينا حين أورد القولين ، مع ما فيهما من تضارب ، ونسب كلا منهما لصاحبه ، ولكنا لا نكتفى منه بهذه الأمانة التى تجمع بين الآراء المتناقضة ، والنظرات المتباينة ، من غير أن يعمل على إزالة التناقض ، أو يحاول التوفيق بين هذه النظرات المختلفة .

وكان عليه ، وقد جعل من نفسه مؤرخاً ، وجعل من كتابه معجما للأدباء ، ومرجعاً يعتد به الباحثون ، ويعتمده المحققون ، أن يمحص كل رأى ويفحص عن أسانيد أخرى ، تؤيد هذا الرأى ، أو تبطل تلك الدعوى . ولعل ذلك كان أيسر فى زمنه ، وأقل مئونة عليه ، لكثرة كتبه من جهة ، ولاستطاعته الانتفاع بغيره من الرواة فيما يشكل عليه من جهة أخرى ، ولكنه اكتفى كما رأينا بإيراد الروايتين ، دون أن يجشم نفسه عناء الفحص عنهما ، وتصديق إحداهما وتكذيب الأخرى ، أو ترجيح تلك الرواية على

---

(١) الخطيب البغدادى : تاريخ مدينة السلام : المجلد ٧ ص ٢٠٥ .

غيرها ، بل ترك للزمن ولمن يشاء أن يحقق ما يريد ، وترك الباحثين فى عمياء ، حتى يسمح لهم ليل الزمان بالتكشف والانجلاء .

° ° °

لقد ذكر ياقوت ، وكذلك ذكر محمد بن إسحاق من قبله ، أن قدامة كان نصرانيا ، وأنه أسلم على يد المكتفى بالله ، وقد يستدل من هذا على أن أباه جعفرا ، كان مثله نصرانيا ، فهل كان ذلك صحيحاً ؟

نبحث عن نص صريح فيما بين أيدينا من المصادر ، يدلّ على دينه ، أو يؤكد نصرانيته ، فلا نجد هذا النص الصريح ، ويضل التفكير بين ضروب من الفروض والاحتمالات ، فالعقل لا يجد مانعاً يمنع أن يكون جعفر مجوسيا على دين أمة الفرس ، ونحن نعرف أن أكثر الأجانب الذين اتصلوا بالدولة ، وانتجعوا حاضرتها ، كانوا من أهل فارس ، وقد نميل إلى ترجيح أن أباه جعفراً كان نصرانيا ، قياساً على المشهور من أن الولد على دين أبيه ، وقد ثبت بالنص أن قدامة كان نصرانياً ، وأنه اعتنق الإسلام على يد المكتفى بالله (٢٨٩ — ٢٩٥ هـ) وأمام هذا الفرض نكون أمام عدة احتمالات منها :

(١) أن يكون جعفر قد أسلم فى الوقت الذى أسلم فيه ابنه قدّامة ، وتكون الأسباب والعوامل التى أدت إلى إسلام أحدهما ، هى العوامل والأسباب التى أدت إلى إسلام الآخر .

(٢) أن يكون إسلامه متقدماً على إسلام ابنه ، فيكون قد أسلم ، وترك لأبنائه — ومنهم قدامة — حرية الاختيار بين البقاء على دينه ، أو الدخول فيما أراد أن يدخل فيه ، فتأخر إسلام قدامة عن إسلام أبيه ، حتى إذا شرح الله صدره للإسلام ، أسلم طواعية واختياراً ، أو دخل فى الإسلام كما دخل فيه

كثير غيره طمعاً فى عرض من أعراض الدنيا ، على يد أحد الخلفاء العباسيين ، عسى أن يكون له فى دولتهم نصيب .

* * *

أما ذلك التحديث الذى ذكره الخطيب البغدادى عن أولئك العلماء والأدباء ، فربما كان من آثار صحبة خاصة ، وصلة شخصية ، فروى شعرا ، أو حدث بحديث مما سمعه من هؤلاء ، أو قص خبراً عن واحد منهم . وليس التحديث فى مثل تلك الأمور محتاجاً إلى إجازة من العالم أو الأديب الذى روى عنه ، على أن ذلك ليس كثيراً كما يتوهم ، فلم نعثر له على رواية عن واحد من هؤلاء الذين ذكرهم الخطيب ، وإن كنا وجدنا روايات لغيرهم، فقد وجدنا رواية واحدة له عن على بن يحيى المنجم ، رواها ياقوت عن سؤال إسحاق الموصلى للمأمون أن يكون دخوله إليه مع أهل العلم والأدب والرواة لا مع المغنين .[1] وليس لنا أن نفرض أن هذا التحديث كان فى كلام الله أو تأويله ، أو فى نقل حديث الرسول ورواية أخباره .

أما أبو الفرج الأصفهانى فقد روى عنه حقا ، ولكن أكثر ما رواه عنه إنما هى أحاديث وشعر أكثره للخليفة الأديب عبد الله بن المعتز ، وما رواه عنه يدل على طول صحبة ، ودوام ملازمة .[2] وتدل هذه الصحبة وتلك الملازمة على الود المتبادل بين الرجلين فابن المعتز يطلعه على كثير مما كان يحمل بمثله أن يستره إلا عن الثقات المصطفين ، الذين ينادمونه على الشراب ، ويرونه فى مباذله ،وإلى جانب هذا ينشده شعراً فى الغزل والمجون والهجاء ، ولا شك أن ابن المعتز وهو من هو ، لا يمكن أن يطلع على ذلك أحداً إلا إذا كان من خاصته وثقاته المقربين .

---

(١) معجم الأدباء ٦ / ٩ (٢) الأغانى ج ٧ ص ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ .

كما كان لجعفر تحديث وروايات عن ميمون بن هارون ، وهارون بن محمد ابن عبد الملك الزيات . وعلى بن يحيى المنجم ، وعبيد الله بن عبد الله ..[١]

* * *

ثم إن الخطيب ينعت جعفراً بأنه كان أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، وبأنه وافر الأدب حسن المعرفة ، ولكنه لم يدلنا على واحد من الخلفاء أو العمال اتخذه كاتبا له ، ولم يفعل ذلك غيره . ولكن هذا النعت على أى حال يوهم القارىء أنه كان كاتبا ذا شأن ، وأنى يكون هذا النعت صادقا ثم لا يعرف من كتب له ؟

قد يكون هذا الخبر مبالغاً فيه ؛ من غير سند صحيح يؤيده ، وقد يكون الخطيب أخذ هذا الخبر من أفواه العامة ، وسجل ما سمع منهم من غير أن يتثبت من صحته ، وقد يكون جعفر على تلك النعوت التى نعته بها الخطيب ، ولكن الناس ، أو رواة الأخبار ، لم ينصفوه لنصرانيته أو غيرها ، فأهملوا ذكره وذكر من اتصل به ، وفى القصة التالية أثر من آثار تحامل العلماء والأدباء عليه :

حدث المرزبانى قال[٢] : أخبرنى يوسفُ بن يحيى بن على المنجّم قال : قال أبى أبو الحسن على بن يحيى يوماً لخالى أحمد بن أبى كامل : أنشدك أبو قدامة شعره ؟ — وأبو قدامة إنسان من الكتاب ، كان يتعاطى قول الشعر فيكسره ويلحن فيه — فقال : ولِمَ ؟ فى الصفع حتى ينشدنى شعره ؟ فأنشدنا الصولى لأحمد بن يوسف الكاتب :

إنَّ كَفِّى إذَا الْتَقَيْنَا أرَاهَا تَتَنَدَّى إلى قَنَا حَيَّانِ

---

(١) الأغانى (طبعة دار الكتب) ج ٥ ص ١٠٢ و ٢٣٩ و ٢٧٠ و ٣٩٠ .
(٢) الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ٨٢٣ .

وَلَهَا عطْفَةٌ وَلاَ بُدَّ مِنْهَا بَعْدَهُ فِي قَفَا أَبِي عِمْرَانِ

ذَهَبَتْ كُلُّ لَذَّةٍ لِيَ إِلاَّ لَذَّتِي فِي تَفَقُّدِ الإِخْوَانِ

وَاشْتِعَاقِي بِصَنْعِ مَنْ يَدَّعِي الشِّعْـ ـرَ بِلاَ خِبْرَةٍ وَلاَ إِحْسَانِ

وهذا التحامل ، وإن بدا بالغ القسوة والعنف ، لا يمكن أن يطغى فيطمس على الحقائق التاريخية ، ويغشى على ذكر جعفر واسمه ، لو كان حقا أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم .

وما نشعر بحاجتنا إلى إبراز هذا التفاوت العظيم بين وصفه بأنه « أحد مشايخ الكتاب وعلمائهم ، وافر الأدب ، حسن المعرفة » وبين وصفه بأنه « إنسان من الكتاب كان يتعاطى قول الشعر ، فيكسره ، ويلحن فيه » !

وإذا تدبرنا هذا القول الأخير ، وقرأنا شيئا من شعر جعفر الذى أورده ياقوت فى ترجمته ، وجدنا هذا الشعر متوسط الجودة ، فليس له فحولة المجيدين ، وليس فيه ابتذال المدعين . ثم إننا لا نجد فيه أثرا للحن ، ولا لخلل الوزن ، يستحق من أجله أن يصفع قائله ، كما رى أحمد ابن أبى كامل !

وبين أيدينا شعر غيره ثبتت صحة نسبته لجعفر ، والناظر فى هذا الشعر يحكم حين يديم النظر أنه شعر عالى الطبقة لشاعر مجيد ، وقد كان هذا الشعر بين يدى ياقوت حين نقل ما نقل ، وذمه بما أراد أن يذمه به ، ومن ذلك قوله فى نكبة أبى الحسن على بن الفرات ، وحسرته على ما كان ينال من صلته ، وما كان يجرى عليه فى الأعياد :

لَمَّا خَلَوْتُ مِنَ الفَوَا ئِدِ والمَنَافِعِ والصِّلاَتِ

وَعَدِمْتُ فِي الأَعْيَادِ مَا عُوِّدْتُ مِنْ كُلِّ الجِهَاتِ

وَبَقِيتُ فِيهَا حَائِراً كَالسَّفْرِ ضَلُّوا فِي الفَلاَةِ

نَادَيتُ يَاسَقْياً وَيَا رَعْياً لِعَصْرِ ابْنِ الفُرَاتِ
مَلِكٌ أَشَمُّ مُسَوَّدٌ رَطْبُ الأَنَامِلِ بِالعَطَاتِ
يُعْطِي الرَّغِيبَ وَلاَ يَمُنُّ (م) وَلاَ يُنَغِّصُ بِالعِدَاتِ (١)

وهناك شك لا بأس بإيراده ، هو أن تكون أكثر تلك النعوت لقدامة الابن ، وليست لجعفر الأب ، وكأن الخلط بينهما هو الذى جعل كتّاب التاريخ يقعون فى هذا التناقض ، ويؤيدنا فى ترجيح هذا الاحتمال أن الخطيب ترجم فى تاريخ مدينة السلام لجعفر بن قدامة ، ولم يترجم لقدامة بن جعفر ؛ مع بعد مابين الرجلين فى المنزلة والعلم والفكر !

* * *

وكما نجد هذا التفاوت فى تقدير شعر جعفر ، والاختلاف فى منزلته فى الكتاب ، نجد أيضاً تفاوتاً فى وصفه وفى نعت طبعه وخلقه ، فأبو حيّان يقول للعروضى : « أراك منخرطاً فى سلك ابن قدامة ، ومنصباً إليه ، ومتوفراً عليه ، وكيف يتفق بينكما ؟ وكيف تأتلفان ولا تختلفان ؟ » فيقول له : « اعلم أن الزمان وقت الاعتدال ، والرجل — كما تعرف — على غاية البرد والغثانة . وخساسة الطبع ، وأنا كما تعرفنى وتثبتنى ، فاعتدلنا إلى أن يتغير الزمان ، ثم نفترق ونختلف ولا نتفق » ، وأنشأ يقول :

وَصَاحِبٍ أَصْبَحَ مِن بَرْدِهِ كَالْمَاءِ فِي كَانُونَ أَو فِي شَبَاطْ
نَدْمَانُهُ مِنْ ضِيقِ أَخْلاَقِهِ كَأَنَّهُمْ فِي مِثْلِ سَمِّ الخِيَاطْ
نَادَمْتُهُ يَوْماً فَأَلْفَيْتُهُ مُتَّصِلَ الصَّمْتِ قَلِيلَ النَّشَاطْ
حَتَّى لَقَدْ أَوْهَمَنِي أَنَّهُ بَعْضُ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِي البِسَاطْ

(١) تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ٢١١ — ٢١٢

ونقرأ هذا الكلام ، ونصغى لهذا الشعر ، فنعجب غاية العجب أن يكون رجل له مثل هذه الصفات من غاية البرد والغثاثة ، وخساسة الطبع ، وضيق الخلق ، واتصال الصمت ، وقلة النشاط فى مجالس الأنس والشراب ، ثم يتخذه ابن المعتز الشاعر الأديب : الذى يقدر المجالس والجلساء ، صفيًّا وخليلا ونديماً ، ويبوح له بمكنون سره ، وخبىء أمره ؟ وحسبنا أن نروى شاهداً على ذلك ما نقله صاحب الأغانى عن جعفر : حدثنى جعفر قال : كان لعبد الله بن المعتز غلام يحبه ، يقال له نشوان ، وكان يغنى غناء صالحًا ، فجدر ، وجزع عبد الله لذلك جزعاً شديداً ، ثم عوفى ، ولم يؤثر الجدرى فى وجهه أثراً قبيحاً ، فدخلت إليه ذات يوم ، فقال لى : يا أبا القاسم قد عوفى فلان بعدك ، وخرج أحسن مما كان ، وقلت فيه بيتين ، وغنت زرياب فيهما رملا ظريفاً ، فاسمعهما إنشاداً إلى أن تسمعهما غناء ، فقلت : يتفضل الأمير أيده الله تعالى بإنشادى إياها ، فأنشدنى :

لى قَمَرٌ جُدِرَ حتى اسْتَوَى فَزَادَهُ حُسْناً فَزَادَت هُمُومِى
أَظُنُّه غَنى لِشَمْسِ الضُّحَا فَنَقَّطَتْهُ طَرَباً بالنُّجُومِ

فقلت : أحسنت والله أيها الأمير ! فقال لى : لو سمعته من زرياب كنت أشد استحساناً له ، وخرجت زرياب ، فغنته لنا فى طريقة الرمل فى أحسن غناء ، فسر بنا عليه عامة يومنا . .

أرأيت إلى أى حد كانت الصلة بين جعفر وبين الأمير الهاشمى ، الذى لا يناديه باسمه ، بل يكنيه ليكرمه ، ثم يقص عليه مثل ذلك الخبر ، وينشده مثل ذلك الشعر ، ويدعو الجارية لتنشده هذا اللحن ، ثم يشاربه عامة يومه ؟ .

نعتقد أن إنساناً بهذا الوصف ، وعلى تلك المنزلة من ابن المعتز فى شرف نفسه ، وكرم محتده ، وعظمة فنه ، وسعة علمه ، يبعد أن تنطبق عليه تلك الأوصاف التى وصفه بها العروضىّ ، ورواها عنه أبو حيان ! .

* * *

ثم إنا لا نجد فيما ذكر الخطيب شيئاً يدل على أن جعفراً تولى الكتابة بالديوان ، ولا تجد فيما روى الأصفهانى من اتصاله بالمكتفى بالله وانقطاعه إلى ابن المعتز ما يدل على أنه كتب لهما ، ولا لواحد منهما ، كما رأى الأستاذ عبد الحميد العبادى ، إذ أن مثل تلك الأمور تحتاج فى إثباتها إلى النص الصريح ، وقد ألف من ألف فى الوزراء والكتاب ، فلم يذكر واحد منهم شيئاً عن تلك الكتابة .

* * *

وهناك شىء آخر نخالف فيه ما ذهب إليه الأستاذ العبادى ، وذلك ترجيحه أن وفاة جعفر كانت حوالى سنة ٣١٠ هـ وهى السنة التى يظن بعضهم خطأ أن ابنه قدامة توفى فيها .. وهو يرى أن قوله بوفاة جعفر حوالى سنة ٣١٠ هـ يتفق مع أخذه عمن ذكر من العلماء ، ومع اتصاله بالخليفة المكتفى بالله (المتوفى سنة ٢٩٥ هـ) وانقطاعه إلى ابن المعتز (المتوفى سنة ٢٩٦ هـ) ولا يتعارض مع ذلك كون الأصفهانى (٢٨٤ — ٣٥٦ هـ) قد أخذ عنه[1] .

ولسنا نرى علة وجيهة لما ذهب إليه من ترجيح أن وفاته كانت حوالى سنة ٣١٠ هـ ، ولا لهذا العنت الذى تجشمه فى تأييد ما ذهب إليه ، فإن أمامنا نصا صريحا يحدد وفاة جعفر تحديداً دقيقا ، يذكر السنة والشهر واليوم ، ولم يكن هذا النص بعيداً عن الأستاذ العالم المؤرخ حين قرر ما قرر ، بل كان أمامه وبين يديه ، ونقل كلاماً مما حوله ! .

وذلك النص قد نقله ياقوت عن تاريخ أبى محمد عبيد الله بن أبى القاسم عبد المجيد بن بشران الأهوازى الذى يقول فيه : مات أبو القاسم جعفر بن قدامة ابن زياد يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة تسع عشرة وثلثمائة[2] .

ولعل فى هذا النص الصريح ما كان ييسر على الأستاذ ما حاول من إثبات إمكان

---

(١) تحقيق فى حياة قدامة ، مقدمة (نقد النثر) ص ٣٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٧٨ .

أخذ أبى الفرج الأصبهانى عن جعفر بن قدامة ، لأن سن أبى الفرج كانت حين وفاة جعفر خمسا وثلاثين سنة ، وهى سنّ النضج الجسمى والعقلى ، الذى يمكنه من الأخذ والتلقى وتمحيص الروايات ، ثم تأليف كتابه الذائع الصيت !

أما جدّه قدامة فلم أقف له على ذكر فيما تهيأ لى من المراجع ، غير أن الجاحظ أورد فى كتاب الحيوان ما يأتى :

« وقال قدامة حكيم المشرق فى وصف الذهن : شعاع مركوم ، ونسيم معقود ، ونور بصاص ، وهو النار الخامدة ، والكبريت الأحمر » .

وذكره الجاحظ مرة ثانية فى كتاب فخر السودان من مجموعة رسائله عند الحديث على قبة قصر حصن غمدان . قال : وفيها يقول قدامة حكيم المشرق وكان صاحب كيمياء :

فَأُوقِدَ فِيهَا نَارَهُ وَلَو انَّهَا أَقَامَتْ كَعُمْرِ الدَّهْرِ لَمْ تَتَصَرَّمِ (١)

٢ ــ حياة قدامة

أما قدامة فإن حياته خفيّة شديدة الخفاء ، والمعلومات التى يقدمها لنا الرواة والمؤرخون ضئيلة ، لا تكفى لتكوين صورة صحيحة واضحة أو قريبة من ذلك عن تلك الحياة ، ونجد التشابه عظيما بين كتابات المؤرخين ورجال التراجم ، وهذا يدعونا إلى الجزم بأن بعضهم أخذ عن بعض .

وأقدم الذين كتبوا عن قدامة من الباحثين وكتاب التراجم محمد بن إسحاق النديم صاحب الفهرست (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) ، وكان الذى كتبه نواة لما كتب غيره منهم ، ومع ذلك يبدو القدر الذى كتبه ضئيلاً ليس فيه شىء من التفصيلات ، وإنما فيه لمحة خاطفة عما اشتهر به قدامة . . وهو كلمات معدودة ، هذا نصها :

---

(١) كتاب الحيوان للجاحظ ج ٥ ص ٩٥ « تحقيق عبد السلام هارون » .

« هو قدامة بن جعفر بن قدامة ، وكان نصرانيا ، وأسلم على يد المكتفى بالله ، وكان قدامة أحد البلغاء الفصحاء ، والفلاسفة الفضلاء ، وممن يشار إليه فى علم المنطق ، وكان أبوه جعفر ممن لا تفكر فيه ، ولا علم عنده[١]

والعجيب أن الخطيب البغدادى (المتوفى سنة ٤٦٣) لم يذكره فى تاريخ مدينة السلام ، مع أنه ذكر أباه ، وأثنى عليه على الوجه الذى أسلفنا ، مع الفرق العظيم بين الوالد والولد . ومع تلك النسبة « البغدادى » التى لصقت بقدامة واقترنت باسمه ، ومع أن كتاب الخطيب قد ألفه فى تاريخ بغداد ومن أنجبت من مشاهير الرجال .

وأبو الفرج ابن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) صاحب كتاب « المنتظم » ، يذكره فى وفيات سنة ٣٣٧ هـ فى كلمات قليلة على هذا النحو :

« قدامة بن جعفر بن قدامة ، أبو الفرج الكاتب ، له كتاب حسن فى الخراج وصناعة الكتابة ، وقد سأل ثعلبا عن أشياء[٢] .

وترجم له أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المعروف بالمطرزى (المتوفى سنة ٦١٦ هـ) عرضا فى أثناء شرحه لمقامات الحريرى بما يأتى :

« قدامة : هو أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ، الكاتب البغدادى ، المضروب به المثل فى البلاغة ، وقيل هو أول من وضع الحساب ، وظنى أنه أدرك أيام المقتدر بالله ، وابنه الراضى بالله ، وله تصانيف كثيرة[٣] .

وعبارة أبى الفداء (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) هى عبارة ابن الجوزى مما يدل على أنه نقل عنه[٤] .

---

(١) الفهرست ١٨٨ .
(٢) المنتظم لابن الجوزى : ج ٦ مجلد ٢ ص ٢٨٠ .
(٣) الإيضاح المطرزى : الورقة ٤٠ .
(٤) انظر البداية والنهاية لابن كثير : ج ١١ ص ٢٢٠ .

والملك الأفضل (المتوفى سنة ٧٧٨ هـ) لا يكاد يخرج عما رسم ابن إسحاق النديم ، وهذه ترجمته ، كما أوردها فى « العطايا السنية » :

قدامة بن جعفر بن قدامة ، العلامة الأخبارى ، الكاتب البليغ ، كان فيلسوفاً نصرانيا ، ثم أسلم ، وكان صاحب علوم كثيرة ، وله تصانيف مفيدة ومعرفة بليغة بالمنطق ، أخذ عن ابن قتيبة والمبرد ، توفى لبضع وثلثمائة[1] .

وذكره بدر الدين محمود بن أحمد العينى (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ) فى أعيان من توفوا سنة ٣٣٧ هـ ، بما لا يزيد شيئا عما نقل أبو الفداء عن ابن الجوزى إلا شيئا من التقديم والتأخير الذى يضطرب به المعنى : فإن عبارة أبى الفداء « له مصنف فى الخراج وصناعة الكتابة ، وبه يقتدى علماء هذا الشأن ، وقد سأل ثعلبا عن أشياء » وعبارة العينى «له كتاب حسن الخراج وصناعة الكتابة ، وقد سأل ثعلبا عن أشياء ، وبه يقتدى علماء هذا الشأن »[2] فالاقتداء فى عبارة أبى الفداء منصب على تأليفه كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » وفى عبارة العينى منصب على سؤاله ثعلباً عن أشياء ، ولا معنى له .

أما ابن تغرى بردى (المتوفى سنة ٨٧٤ هـ) فهذه عبارته فى حوادث سنة سبع وثلاثين وثلثمائة :

« وفيها توفى قدامة بن جعفر الكاتب ، صاحب المصنفات . . . وكان عالما ، جالس المبرد وثعلباً وغيرهما[3] .

* * *

تلك هى المظان التى ذكرت قدامة ، والتى استطعنا بعد عناء أن نصل إليها ، وأن

---

(١) العطايا السنية للملك الأفضل : الورقة ٢٠٧

(٢) عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان لبدر الدين العينى : الورقة ٦٨ القسم الأول من الجزء السادس عشر .

(٣) النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ج ٣ ص ٢٩٧ و ٢٩٨ .

تحصى ما فيها ، ولكن هذه المظان — وإن بدت كثيرة ، وإن اختلفت القرون التى عاش فيها كاتبوها — تكاد تنبع من نبع واحد ، والحقائق التاريخية التى يمكن استخلاصها من هذه النصوص تافهة ، لا تعين المؤرخ على تكوين فكرة صحيحة ، أو رسم صورة واضحة لمعالم حياة قدامة ، اللهم إلا أن نلجأ إلى الخيال ، ونستنجد بالأسلوب الإنشائى ، نصف فيه نبوغه ، ونفخم فى علمه ، وفى ذكر مؤلفاته ، وهذا ما فعله المؤرخون المتأخرون ، مما لم تفد الحقيقة منه كثيراً . وما تضمنته هذه المظان — على تعدادها — من المعلومات يمكن تلخيصه فى الكلمات الآتية :

« هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادى ، كان نصرانيا ، وأسلم على يد المكتفى بالله الخليفة العباسى ، أخذ عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب ، واشتهر بالكتابة والحساب والمنطق والبلاغة ونقد الشعر ، وله مصنفات كثيرة ، تولى الكتابة لابن الفرات فى ديوان الزمام — كما ذكر ياقوت — ويقال إنه كتب لبنى بويه — نقل ذلك ياقوت عن أحد شراح المقامات الحريرية — توفى لبضع وثلثمائة ، أو لثمان وعشرين وثلثمائة ، أو لسبع وثلاثين وثلثمائة[1] .

* * *

ولا إخال مؤرخاً محققا يستطيع أن يستخلص من تلك الروايات الكثيرة شيئا من المعلومات أكثر من هذه الكلمات مهما يسعه الاجتهاد . وهذه المعلومات كما ترى لا ترسم صورة واضحة لتقلب قدامة وتصرفه الحياة .

ويبقى بعد ذلك كثير من الأسئلة فى انتظار الجواب عنها ، وقبل أن نحصل على هذه الإجابات ستبقى حلقات كثيرة مفقودة فى سلسلة حياة قدامة ،

---

(١) ذكر ملا كاتب جلبى فى التعريف بكتاب نزهة القلوب لقدامة أنه توفى سنة ٣١٠ هـ (كشف الظنون ج ٢ ص ٥٩٥) ولم نجد مرجعاً قديماً يحدد وفاة قدامة بهذا التاريخ ، ونحن حالنا للمصدر الذى اعتمده فى تحديد تلك السنة .

وثغرات لا يرجى لها التئام ، وسيبقى الغموض كما كان مخيماً على هذه الشخصية الفذة ! .

أين ولد قدامة ؟ متى ولد ؟ كيف قضى طفولته وشبابه ؟ من أساتذته غير من ذكر ؟ كيف كانت حياته رجلا (حياته الأسرية : هل تزوج ؟ هل أعقب ؟..) هل كانت له معرفة بلغات غير العربية ؟ على يد من تعلم المنطق والحساب ؟ كيف وصل إلى البلاط العباسى ؟ ما أثر إسلامه فى حياته ؟ كيف اتصل ببنى بويه ؟ ماذا كان يكتب لهم ؟...

* * *

تلك هى الأسئلة التى يسأل عنها المؤرخ والباحث ، حتى يستطيع أن يصل خطوط الحياة للرجل الذى يريد أن يدرسه ، ويصل حلقاتها ، ثم له بعد حل هذه الطلاسم والكشف عن هذه المعميات أن يستنبط منها كل ما يشاء من العوامل التى أثرت فى حياته ، ويهتدى إلى المؤثرات التى أثرت فى عقله ، ووجهت تفكيره ، وبدت مظاهرها فى تآليفه ومصنفاته .

ولكن الباحث مع الأسف لن يجد جوابا صريحاً ، ولن يجد مصدراً يذلل له عقبات هذا الطريق الوعر ، وكلما وجد كوة ينفذ منها شعاع من النور على هذه الزوايا المظلمة الحالكة السواد ، وجد فى طريقه من يتطوع بإغلاق تلك الكوة ، وإطفاء ذلك الشعاع ، من غير أن يهتدى إلى سبيل يسلكه فى هذا الليل البهيم .

فياقوت (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) لا يضيف إلى ما كتب النديم شيئاً — إلا قليلا — من الإضافة ، أو التعليق ، مع الغموض الذى اتسمت به ترجمته ، ولكنه يتبع ما نقله عن الفهرست بذكر ما ترجمه به ابن الجوزى ، كما أوردناه نقلا عن المنتظم . وفى رواية ابن الجوزى فائدتان أو إضافتان ، ترسلان شيئا من الضوء على ما كتب النديم ، وهما تقريره أن قدامة سأل ثعلبا عن أشياء ، ثم تحذيده

تاريخ وفاته سنة سبع وثلاثين وثلثمائة ، وينسب ياقوت إلى « ابن الجوزى » تقرير أن وفاة قدامة كانت فى خلافة المطيع .

وأنت إذا رجعت إلى مانقلناه حرفيا عن « المنتظم » لن تجد لذكر خلافة المطيع أثراً ؛ ولعلها زيادة تأكيد من ياقوت لتاريخ ابن الجوزى ، ومع ذلك تراه يقرر أنه لا يعتمد على ما تفرد به ابن الجوزى ، ولا يرجع عدم اعتماده عليه إلى سبب معقول . بل لأنه فى نظره « كثير التخليط » ، من غير حجة على هذا الرمى بالتخليط !

ويضيف أحد شراح المقامات الحريرية فائدة جديدة ، تعين على تعرف بعض الجوانب من حياة قدامة ومنزلته ، وهى أنه كان كاتبا لبنى بويه ، فيسرع ياقوت أيضاً إلى نفى تلك الفائدة ، ورمى صاحبها بالجهل ، وحجته أن قدامة كان أقدم عهداً لأنه أدرك زمن ثعلب والمبرِّد وأبى سعيد السكَّرى وابن قتيبة وطبقتهم .

ثم يعقب على قول ابن الجوزى — بعد اتهامه إياه بالتخليط — بقوله : إن آخر ما علم من أمر قدامة أن أبا حيَّان التوحيدى ذكر أنه حضر مجلس الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات ، وقت مناظرة أبى سعيد السيرافى ومتى المنطق فى سنة عشرين وثلثمائة .

ونحن لا نرى فى هذا الخبر أى دليل يضعف رأى ابن الجوزى ، فإن حضور قدامة مجلساً فى سنة عشرين لا ينفى أنه عاش بعد هذه السنة سبع عشرة سنة كاملة ، وقد تنقص ، وقد تزيد ، إلا إذا وجد من الروايات الثابتة والنصوص التاريخية المحققة ما يعارض ذلك .

على أن هنالك شبهة فيما نقل ياقوت عن أبى حيان من قوله : أن هذه المناظرة كانت سنة عشرين ، فإن الأصل — وهو كلام أبى حيان نفسه — موجود برمته بين أيدينا ، وقد ذكر فيه أن السنة التى انعقد فيها مجلس المناظرة هى

سنة ست وعشرين لا سنة عشرين ، كما ورد فى معجم الأدباء . قال أبو حيّان : لما انعقد المجلس سنة ست وعشرين وثلثمائة ، قال الوزير ابن الفرات للجماعة وفيهم الخالدى ، وابن الأخشيد ، والكتبى ، وابن بشر ، وابن رباح ، وأبو كعب ، وأبو عمرو (؟) قدامة بن جعفر ، والزهرى ؛ وعلى بن عيسى الجراح ، وأبو فراس ، وابن رشيد ، وابن عبد العزيز الهاشمى ، وابن يحيى العلوى ، ورسول ابن طغج ملك مصر ، والمرزبانى صاحب آل سامان — : « ألا ينتدب منكم إنسان لمناظرة متّى فى حديث المنطق[1] ؟ ...

ولا شك أن المعتمد فى مثل هذا الاختلاف هو ما ورد فى الأصل ، وكتاب أبى حيان الذى ذكر فيه هذا الخبر بين أيدينا ، وليس لنا ولا لياقوت أن يتصرف فى نقل كلام غيره ، لا سيما إذا كان هذا الكلام يتعلق بحقائق تاريخية وتحديد زمنى لا مجال للظن ولا الاجتهاد فيه .

* * *

وقد أردنا أن نتخذ من التاريخ عونا على أوهام الأدباء ، فسألناه عن أى السنتين كان أبو الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات وزيراً فيها ، لنقول الكلمة الفاصلة فى هذا الموضوع ، فلم يجبنا الجواب القاطع الذى نطمئن به إلى صحة ما فى المطبوع من الإمتاع أو معجم الأدباء ، بل حدثنا التاريخ أن هذا الوزير أبا الفتح ولى الوزارة مرات ثلاثا : أولاها فى ٢٨ ربيع الثانى سنة ٣٢٠ هـ ولم تدم تلك الوزارة أكثر من ستة أشهر ، ووزر للمرة الثانية فى ذى الحجة سنة ٣٢٤ هـ ودامت وزارته إلى ربيع الثانى سنة ٣٢٦ هـ وكانت وزارته الثالثة فى ١٥ شوال سنة ٣٢٧[2] .

ولكننا مع ذلك النص نميل إلى ترجيح ماذهب إليه ياقوت فى تحديد تلك السنة ، ونستظهر على ذلك بما أورد صاحب الإمتاع نفسه فى ختام تلك

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى : ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) راجع معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى ج ١ ص ٨و٩ .

المناظرة ، فلقد سأل أبو حيان على بن عيسى الوزير بقوله : وكم كانت سن أبي سعيد فى ذلك الوقت ؟ قال : مولده سنة ثمانين ومائتين ، وكان له يوم المناظرة أربعون سنة ، وقد عبث الشيب بلهازمه[١] .

ونستظهر على ذلك أيضاً بدليل أكثر صراحة ، وهو أن أبا حيان قال لأبي سعيد السيرافى عقب خروجهما من مناظرة أخرى بين أبي سعيد وأبي الحسن العامرىّ الفيلسوف النيسابورىّ : أرأيتَ أيها الشيخ ما كان من هذا الرجل الخطير عندنا ، الكبير فى أنفسنا ؟ قال : ما دُهِيتُ قطُّ بمثل ما دُهِيتُ به اليوم ! لقد جرى بينى وبين أبي بشر « متى بن يونس » صاحب شرح المنطق سنة عشرين وثلثمائة فى مجلس أبي جعفر ابن الفرات (؟) مناظرة كانت هذه أشوس وأشرس منها[٢] .

وعلى هذا يكون قدامة قد عاش بعد هذه المناظرة سبع عشرة سنة ، ولا نجد من الأسباب المعقولة ماينفى أنه عاش هذه المدة ، أو أقل منها ، أو أكثر.

والذى يخيل إلينا أن ياقوتا يستكثر حياة قدامة إلى تلك السنة ، مع أن الذين حضروا مجلس هذه المناظرة عاشوا إلى ما بعد تاريخها الذى فى « الإمتاع والمؤانسة » ونعرف تاريخ وفاة أكثرهم ، فابن الأخشيد توفى سنة ٣٢٦ هـ . وأبو سعيد السيرافى عاش إلى سنة ٣٦٨ هـ وتوفى فى خلافة الطائع ، ومتى المنطق توفى سنة ٣٢٨ هـ وقيل إنه كان ببغداد سنة ٣٣٠[٣] ، وعلىّ بن عيسى الجرّاح توفى سنة ٣٣٤ هـ والمرزُبانى صاحب آل سامان امتد به العمر إلى سنة ٣٨٤ هـ ، فلِمَ يستكثر ياقوت على قُدامة أن يعيش إلى سنة ٣٣٧ هـ ؟ ولم يرمى القائل بذلك بالتخليط ؟ .

* * *

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدى : ج ١ ص ١٢٩ .
(٢) معجم الأدباء لياقوت : ج ٨ ص ٢٣٢ :
(٣) إخبار العلماء بأخبار الحكماء لابن القفطى : ص ٢١٢ .

أما رميه شارح المقامات بالجهل ، لأنه ذكر عن قدامة أنه كان كاتبا لبنى بويه ، فهو أيضاً أثر من آثار تهافت ياقوت على تخطئة غيره لغير ماسبب معقول ، فإن احتجاجه بأن قدامة كان أقدم عهداً ، بدليل أنه درك زمن ثعلب والمبرد وأبى سعيد السكرى وابن قتيبة وطبقتهم ، حجة ضعيفة لا تنهض بنقض هذا الخبر الذى هو أولى بالقبول والتصديق ، مع الإبقاء على ماقرر ياقوت من إمكان إدراكه زمن أولئك الذين ذكر أنه أدركهم وعدم الاعتراض عليه ، فإن أقدم هؤلاء عهداً هو ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) ثم المبرد (٢٨٥ هـ) ثم أبو سعيد السكرى (٢٩٠ هـ) ثم ثعلب (٢٩١ هـ) .

فإذا أخذنا برواية ابن الجوزى فإن قدامة يكون قد عاش ٦١ سنة بعد ابن قتيبة و ٥٢ سنة بعد المبرد و٤٧ سنة بعد أبى سعيد السكرى و ٤٦ سنة بعد ثعلب . والدوله البويهية كانت حياتها بين سنتى ٣٢١ و٤٤٧ هـ ، وكان دخول بنى بويه بغداد سنة ٣٣٤ هـ أى قبل التاريخ[1] الذى حدده ابن الجوزى لوفاة قدامة بثلاث سنين . وليس فى هـــذا شىء من الغرابة يدعو إلى استبعادها ، أو القول باستحالتها ، والإسراع برمى قائلها بالجهل !

أليس من المحتمل أن يكون قدامة حين أخذ عن هؤلاء — وأبعدهم عهداً ابن قتيبة كما رأينا — كانت سنه خمس عشر سنة ، وهى سن تسمح لمثل هذا الفتى النابه بارتياد مجالس العلم ، والتحدث إلى العلماء ؟ .

هذا على فرض أنه تتلمذ عليهم ، وتلقى عنهم ، مع أن إدراكه زمن هؤلاء أو بعضهم ليس معناه حتما الأخذ عنهم ، وعلى هذا الاحتمال يكون قدامة قد عاش ستاً وسبعين سنة ، وهى سنّ ليس فيها شىء من الشذوذ ، بل إن من عاش ستاً وسبعين سنة لا يحسب فى عداد المعمرين .

لقد ذكرنا فيما سبق أن أباه جعفراً عاش — كما ذكر ابن بشران الأهوازى فى تاريخه ، وكما نقل عنه ياقوت فى معجمه — إلى سنة تسع عشرة وثلثمائة ،

فكيف يستبعد إلى درجة الحكم بالاستحالة — وهو ما يفهم من كلام ياقوت — أن يعيش ولد بعد وفاة أبيه ثمانى عشرة سنة ؟ لقد عاش معاصره أبو سعيد السيرافى ٨٨ سنة ، ولم يطعن ياقوت أو غيره فى صحة ذلك ! وعاش معاصره أيضا الوزير على بن عيسى تسعاً وثمانين سنة ونصفا[١] .

وعلى هذا الاحتمال الذى أسلفنا تكون ولادة قدامة حوالى سنة ٢٦٠ هـ فى خلافة المعتمد ، كما تكون وفاته فى سنة ٣٣٧ هـ كما ذكر ابن الجوزى الذى نرجح الأخذ بقوله لما سنذكر بعد ، ويكون قدامة قد عاصر تسعة من خلفاء بنى العباس ، هم المعتمد ، والمعتضد ، والمكتفى ، والمقتدر ، والقاهر ، والراضى ، والمتقى ، والمستكفى ، والمطيع .

* * *

لم نستطع أن نقف من المراجع التى استطعنا الحصول عليها على صلة لقدامة ، أو أبيه جعفر ، بواحد من أولئك الخلفاء اللهم إلا معلومات يسيرة تفيد هذا الاتصال ، فلقد ذكر أبو الفرج الأصفهانى كثيرا من الأخبار التى تدل على صحبة طويلة ، وصلة وطيدة بالخليفة العالم الأديب عبد الله بن المعتز ، وروى عنه كثيراً من أحاديثه وأخباره وأشعاره ، كما سلف القول . وهذه الصلة الطويلة كانت قبل أن يلى ابن المعتز الخلافة التى قضى فيها يوماً واحداً . ولم يقفنا التاريخ على الظروف التى جمعت بين هذين الرجلين ، ولكن بوسعنا أن نطمئن لهذه الصلة وأن نجزم بها ، وأن نرجح أنها كانت لصفات ومزايا قربت بينهما ، وأن هذا الاتصال قد مهّد السبيل لصلة ابنه بغيره من الخلفاء .

والتاريخ يدلنا على أن الصلة لم تكن بين ابن المعتز وسابقيه من الخلفاء كما كان ينبغى بين رجال أسرة واحدة تتولى أمر المسلمين ، ولهذا كان هوى جعفر كما يخيّل

---

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت ج ١٤ ص ٦٨ .

إلينا فى جانب ابن المعتز ، وكان هوى قدامة فى جانب المكتفى بالله ، وقد كان من المنتظر أن تكون الألفة على أتمّها بين ابن المعتز وقدامة بسبب الروح العلمية والأدبية ، التى توفرت لابن المعتز ، وكانت فى قدامة أظهر منها فى أبيه .

ولكن روح النقد التى تمكنت من قدامة ربما كانت السبب فى هذه القطيعة ، ومن مظاهر ذلك أن قدامة ألف كتاباً فى «الردّ على ابن المعتزّ فيما عاب به أبا تمام» على الرغم من الصحبة التى كانت بين أبيه وبين ابن المعتز ، وربما كان هذا كما يبدو عاملا فى الجفاء والقطيعة بينهما .

* * *

اتصل قدامة بالخليفة العباسى « المكتفى بالله » ، ولا ندرى شيئاً عن الظروف التى أدت إلى هذا الاتصال ، ولكن الذى يبدو هو أن المكتفى قدّر قدامة ، وتوسم فيه خيراً ، فشجعه على أن يترك دينه ويعلن إسلامه ، أو لعلّه منّاه — وقد رأى كفايته — بمنصب من تلك المناصب التى يتطلع إليها أمثاله ممن لهم مثل مواهبه ، وقد استجاب قدامة للدعوة ، فدخل فى الإسلام ، ثم لم يلبث أن اعتنقه اعتناقا ، فصار أحد علماء المسلمين وأعلامهم . ويدل على اعتناقه الإسلام وتوغله فى قلبه ما نقرأ له فى كتاب «الخراج» وغيره من آداب الإسلام وتعاليمه مما سنفصله فى بابه .

ولكن السؤال المهم الذى لم تستطع كتب التاريخ أن تجيبنا عليه ، هو : هل حقق له إسلامه أمله فى الوصول إلى منصب رفيع من مناصب الدولة ؟

إننا نقرأ تاريخ المكتفى بالله ، الذى أسلم قدامة على يديه ، فلا نجد لقدامة ذكرا فى المظانّ التى اهتدينا إليها ، ولا نجد فى تلك المظان ما يدل على أن المكتفى بالله ولاه منصباً من المناصب الخطيرة فى الدولة .

نعم ذكر ياقوت أن قدامة لم يزل يتردد فى أوساط الخدم الديوانية بدار السلام إلى سنة سبع وتسعين ومائتين ، فإن الوزير أبا الحسن بن الفرات لما توفى أخوه

« أبو عبد الله جعفر بن محمد بن الفرات » فى يوم الأحد لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة سبع وتسعين ومائتين ، وكان أسن من أخيه « أبى الحسن بن محمد الوزير » بثلاث سنين ، ردّ ما كان إليه من الديوان المعروف بمجلس الجماعة إلى ولده أبى الفتح « الفضل بن جعفر » وإليه ديوان المشرق ، ثم ظهر له بعد ذلك اختلال من النواب ، فولاه لولده لأبى أحمد المحسن واستخلف المحسّن عليه القاسم بن ثابت ، وجعل قدامة بن جعفر يتولى « مجلس الزمام » فى هذا الديوان ، وبانت عند ذلك صناعة المحسّن ، وأثار من جهة العمال أموالا جليلة[1] .

وفى هذا الذى ذكره ما يدل على أن قدامة كان على صلة ببنى الفرات ، وشيخهم هو أبو الحسن « على بن محمد بن الفرات » ، الذى كان رابع أربعة يتولون الدواوين فى عهد المكتفى ، وهم : أبو عبد الله محمد بن داود بن الجراح ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله ، وأبو الحسن على بن عيسى ، وأبو الحسن على بن محمد بن الفرات ؛ وكان أولئك الأربعة يتولون الدواوين ورئيسهم هو الوزير «العباس بن الحسن» الذى وزر للمكتفى ، ثم للمقتدر ، إلى أن كان ما كان من الفتنة التى أودت بالوزير العباس بن الحسن ، والمؤامرة بخلع المقتدر والبيعة لابن المعتز ، ثم صيرورة الأمر إلى المقتدر ، بعد القضاء على فتنة ابن المعتز وتفرق الناس عنه ، عند ذلك يرتفع نجم ابن الفرات ، فيستوزره المقتدر بعد أن وثق من وفائه ، ووقوفه إلى جانبه فى أيام محنته ، وكان استيزاره فى ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ وقد مضى فى الوزارة ما يقرب من أربع سنين ، ووزر بعده محمد بن عبيد الله بن خاقان ، وتلاه علىّ بن موسى ، ثم ولى بن الفرات وزارته الثانية فى ذى الحجة سنة ٣٠٤ هـ ، وظل وزيراً إلى جمادى الأولى سنة ٣٠٦ هـ ، وخلفه حامد بن العباس ، إلى أن ولى بن الفرات وزارته الثالثة فى ربيع الآخر سنة ٣١١ هـ إلى ربيع الأول سنة ٣١٢ هـ

---

(١) معجم الأدباء لياقوت : ج ١٧ ص ١٤ و ١٥

وليست صلة قدامة ببنى الفرات شيئا مستغرباً ، وليس يساورنا أى شك فيها ، فليس فضلهم على قدامة شيئاً جديداً ، فقد نعم أبوه قبله ببرّهم ، وحظى بصلاتهم ، ويبدو هذا واضحاً جلياً فى ذلك الشعر الباكى الحزين ، الذى رثى فيه دولة شيخهم أبى الحسن بن الفرات ، ويصف فيه لوعته وجزعه على ذهاب دولته ، وبكاءه الحار لأيامه الخالية فى ظلال نعمته وعطاياه :

لَمَّا غَدَوْتُ وَفِى الْحَشَا نَارٌ مُضَرَّمَةٌ تُشَبُّ
والفِكْرُ والأَحْزَانُ مِنْـ ـهُ جُنُونٌ بِهَا جِسْمٌ وَقَلْبُ
أَنْشَدْتُ ما قَالَ ابنُ جَهْـ ـمٍ وَهوَ بالأَشْعارِ طَبُّ
أَمْلَقْتُ بَعْدَكَ يَاعَلِىُّ (م) وَنَالِنِى مَالاَ أُحِبُّ

وأكبر الظن أن ابن الفرات عرف فضل قدامة ، وعرف ثقافته الواسعة وعرف ما اشتهر به من البلاغة ، وما انفرد به من علم الحساب ، وكل هذه الأمور لازمة للدولة لاتستغنى عنها ؛ والحاجة إلى البلاغة فى التحرير فى ديوان الإنشاء لا تقل عن الحاجة إلى الحساب فى ديوان الجند ، أو فى ديوان الخراج . رأى ابن الفرات أن هذا الرجل المبرز جدير بأن ينتفع بعلمه وثقافته فى إحدى الناحيتين ، ولعل هذا هو سر الصلة بين ابن الفرات وبين قدامة ، فإن بنى الفرات قدروا مواهبه ، فأرادوا اصطناعه ، ليفيدوا لأنفسهم وسلطانهم من هذه المواهب ، ويبدو أن نصرانية قدامة كان ينظر إليها مع هذه المواهب نظرة الريبة ، أن يتولى غير المسلم منصباً من المناصب التى ينبغى أن تتوفر الثقة والاطمئنان إلى من يشغلها ، أو لأنّ فيها نوعا من الولاية على المسلمين ، فقدموه إلى الخليفة وعرّفوه مواهبه ، وإمكان الانتفاع به ، فأغراه المكتفى بالإسلام فأسلم على يديه .

كان دخول قدامة فى الإسلام — كما يبدو — جواز النفوذ إلى الوظيفة فكان كاتباً من كتاب الدواوين ، واشتهر أمره ، وذاع فضله فى فن الكتابة

حتى لقّب «الكاتب» ، ولا نكاد نجد له ذكراً إلا مقروناً بهذا النعت « قدامة ابن جعفر الكاتب البغدادى » أو « قدامة الكاتب » وهذا يدل على رسوخ قدمه وعلوّ كعبه فى صناعة الكتابة .

* * *

ومع تلك المنزلة التى ألزمته هذا اللقب ، لا نجد ما ينص صراحة على أنه كان له من الشأن فى تدبير أمر الدولة ، ما كان لمشهورى الكتاب من الحول والطول والجلوس إلى الخلفاء ، والحصول على صلاتهم ، ورواية المأثور من مقالاتهم وتوقيعاتهم .. فإن كتب التاريخ لم تنقل إلينا شيئا من ذلك ، ومثلها كتب الأدب لم تحفظ شيئا من غرر الكلام منسوبة إليه ، كالذى كان للبرامكة ، أو كبار الكتاب من أمثال أحمد بن يوسف ، أو عمرو بن مسعدة ، أو محمد بن عبد الملك الزيات ، أو الحسن وسليمان ابنى وهب ، أو غيرهم من الكتاب الذين اقترنت تراجمهم بمنازلهم من السلطان وتصريف الأمور ، وآثارهم الكثيرة فى الكتابة أو الوزارة .

ولا نجد بين أيدينا إلا ذلك الخبر المبهم الذى نقله ياقوت عن بعض متعاطى الأدب الذى ذكر أن قدامة كان كاتباً لبنى [بويه]، ورماه ياقوت بالجهل كما سبق ؛ وإلا ذلك الخبر الذى رواه ياقوت أيضا ، وهو أن قدامة تولى « ديوان الزمام » للمحسِّن بن أبى الحسن بن الفرات سنة سبع وتسعين ومائتين ، وأنه باجتهاده ودقته قد أبان منزلة المحسِّن وإتقانه صناعته ، وإثارته من جهة العمال أموالا جليلة .

إن هذه السنة (٢٩٧ هـ) تجىء حقاً فى عهد وزارة أبى الحسن بن الفرات الأولى للمقتدر ، ولذلك لا يسعنا إلى التصديق بتولية قدامة هذا الديوان ، ولكنا نتردد فى تصديق أنه وليه للمحسِّن لسببين :

أولهما : أن المحسِّن لم تظهر منزلته فى الدواوين وتصريف شئون الدولة إلا فى عهد وزارة أبيه الثالثة ، وكانت هذه الوزارة بين سنتى ٣١١ و ٣١٢ هـ

اما السنة التى ذكرها ياقوت ، وهى سنة ٢٩٧ هـ فإنها تقع فى عهد وزارة ابن الفرات الأولى ، ولم يرد للمحسِّن ذكر فى عهد تلك الوزارة الأولى .

والسبب الآخر : الذى يدعونا إلى التردد فى قبول هذا الخبر — وهو أن قدامة تولى ديوان الزمام للمحسِّن — أن المحسِّن مات قتيلا سنة ٣١٢ هـ وكانت سنه إذ ذاك ثلاثا وثلاثين سنة ، فتكون سنه فى الوقت الذى حدده ياقوت (٢٩٧هـ) ثمانى عشرة سنة ، وهى سن مبكرة ، لا أراها تناسب ولايته مجلس الجماعة ، وديوان المشرق ، وما إليهما من الأعمال والمجالس والدواوين .

ونحن هنا بين حالتين لا ثالثة لهما ، فإما أن نأخذ بالسنة التى ذكرها ياقوت فيكون قدامة قد ولى ديوان الزمام للوزير أبى الحسن بن الفرات ، أو لأحد من آل الفرات غير المحسِّن ، أوغيرهم . وإما أن تكون ولايته هذا الديوان للمحسِّن كما ذكر ، ولكن ليس فى هذه السنة ، بل فى الوقت الذى بدا فيه نفوذ المحسِّن وتصرفه مع أبيه فى شئون الدولة واضحاً ، ولم يكن ذلك إلا فى عهد وزارة ابن الفرات الثالثة (٣١١ — ٣١٢) كما سبق .

* * *

ولكن ما حقيقة « ديوان الزمام » هذا ؟ وما منزلته بين دواوين الدولة الكثيرة ؟ لقد أعيانا البحث عن معرفة كنهه ، وكدنا ننقل ثمرة اجتهاد الأستاذ العبادى الذى رجح أنه ديوان « زمام النفقات » وهو الذى ذكره الطبرى فى حوادث عام ٣٣٤[1] . ولكنا لم نطمئن إلى هذا الزعم ، حتى أتيح لنا أن نعرف حقيقة هذا الديوان أو هذا المجلس فيما كتب قدامة نفسه فى كتابه « الخراج وصناعة الكتابة » عند تكلمه عن الدواوين ، فقد جعل خامس هذه الدواوين ديوان « الخاتم » قال :

---

(١) عبد الحميد العبادى : مقدمة الكتاب المطبوع باسم (نقد النثر) ٣٧

هذا الديوان إنما جعل استظهاراً لتكون الكتب التى يحتاج إلى ختمها بخاتم أمير المؤمنين تمر به ، وتثبت فيه ، ولأن لخاتم الخليفة من الموقع ما ليس لغيره ، وهو رسم كانت الفرس تجرى أمرها عليه ، لأن الملك منهم كان إذا أمر بأمر وقّعه صاحب التوقيع بين يديه ، وأثبته فى تذكرة عنده ، ثم ينفذ التوقيع إلى صاحب الزمام ؛ وإليه الختم، فينفذه إلى صاحب العمل ، فيكتب فيه كتابا..[1] فى ديوان الأصل ، ثم ينفذ إلى صاحب الزمام ليعرضه على الملك ، ويقابل به ما فى التذكرة ، ويختم بحضرة الملك أو بحضرة أوثق الناس عنـــده ، وأول من استأنف هـذا الديوان ، ورسم هذا الرسم فى الإسلام زياد ابن أبيه ، ثم استمر إلى هذا الوقت[2] .

والذى نستطيع أن نفهمه من هذا الكلام أن ديوان الزمام يشبه إلى حدما ديوان الملك اليوم ، لأنه يتلقى أوامر الملك بعد أن يسجلها كاتم سره ، ثم يدفع هذه الأوامر إلى رجال الصـــياغة والتحرير لصوغها صوغا فنيا ، ثم يتولى صاحب الزمام رفعهـا إلى الملك للتوقيع أو للختم ، بعد التأكد من مطابقتها صريح الأمر السابق صدوره من الملك .

* * *

وديوان الزمام — على هذه الصفة التى ورد بها فى كتاب الخراج — يعد من الدواوين الخطيرة فى الدولة ، ذلك أنه هو الذى يتلقى أوامر السلطان ثم ينفذها إلى الكتاب ليتولوا تحريرها ، ثم يعاود النظر فيها ، ويقابلها على أوامر السلطان ، ثم يحصل على ختمه بيد الملك ، أو بيد أوثق الناس عنده فإذا تم ذلك أنفذها إلى الجهات التى تتولى التنفيذ .

---

(١) موضع كلمتين استعصت علينا قراءتهما من المصورة الشمسية .

(٢) كتاب الخراج : المنزلة الخامسة ، الورقة ٢٠ ب .

وليس ذلك شيئاً هيناً ، فإن الذى يتولى مثل هذا العمل يجب أن يكون ثقة صدوقا أميناً على ما استودع من الأسرار التى يضر إفشاؤها ، لأنه هو الذى يفحص عن الأوامر ويمحصها ، وينبغى له بعد تلك الفضائل النفسية أن يكون على معرفة وبصيرة بشئون الدولة المختلفة . لأن هذه الأوامر التى تصدر عن ديوان الخاتم تتصل بجميع شئون الحكم ، من ولاية للعهد ، وتولية القادة والعمال وعزلهم ، والزيادة والنقص فى وظائف أولى الوظائف ، والمعرفة التامة بحاجات الدولة وإمكانياتها فى النفوس والسياسة والأموال ، وكل نواحى القوة المادية والمعنوية .

نعم ! هنالك دواوين كثيرة كديوان الجيش ، والضياع ، والخراج ، وبيت المال ، والرسائل ، والنفقات ، وديوان الفيض ، والنقود ، والعيار ، والأوزان ، ودار الضرب ، والمظالم ، والشرطة ، والأحداث ، والبريد ، وغيرها من الدواوين المختلفة الأسماء المتعددة الأعمال التى ذكرها قدامة فى كتاب « الخراج » . ولكن هذا الديوان الخطير ملتقى هذه الدواوين جميعاً ، وينبغى لمتوليه أن يكون ملماً بشئون سائر تلك الدواوين وأعمالها ، ضابطا لسائر أمورها ، حتى يكون الخليفة أو صاحب الأمر مطاعا نافذ الكلمة ، لأن أوامره ممكنة النفاذ والطاعة ، والمبصر له بكل ذلك هو صاحب الزمام « ولعله سمى كذلك لأنه يملك زمام الأمور » ، فلا يعرضه للأمر بالمستحيل الذى لا طاقة للدولة ولا لرجالها ولا لأموالها ولا لرعاياها باحتماله ؛ فيكون من وراء ذلك انتقاض حبل الأمن ، واختلال ميزان الدولة .

وقد استطعت أن أقف على الدليل الثابت الذى يؤكد أن قدامة كان مطلعاً على هذه الدواوين عالما بشئونها ، محيطا بأسرارها ، ذلك أنه ذكر فى كتاب «الخراج» ما يثبت هذا العلم وتلك الإحاطة باطلاعه على السجلات الرسمية للدواوين قبل عهده ، قال : ولنبتدىء بذكر ارتفاع السواد بحسب ماهو عليه فى هذا

الوقت ، وعلى عـبرة سنة أربع وثمانين ، وهى أول سـنة يوجد حسابها فى الدواوين بالحضرة ، لأن الدواوين أحرقت فى الفتنة التى كانت فى أيام الأمين ، المعروف بابن زبيدة ، وهى سنة ثلاث وثمانين [1] .

ولا شك أن هذا الاطلاع وتحديد تاريخ سجلات الدواوين ، وذكر الوجود منها بالحضرة يدل على عمـله بالدواوين ، وقربه من رجال الحـكم والسلطان ، ولسنا نستطيع أن نتصور أن رجـلا من عرض الناس أو أنباههم يتسنى له أن يطلع على هذه السجلات الرسمية التى فيها مصادر الدولة وموارداها إلا إذا كان عمله وثيق الصلة بها .

وينبغى له مع تلك المعرفة أن يـكون أديباً صافى الطبع مرهف الحس يزن الألفاظ ، ويعرف مواقعها ومراميها ، ليـكون دقيقاً متحريا الصواب فى كل كلمة يقولها ، فيـكتب على قدر الحاجة ، من غير إخلال ولا إهذار ، وصاحب الزمام هو الذى يتولى مراجعة ما كتب كما سبق ، فهو الذى يصحح وينقح ، وهو الذى يضيف وينفى ، ليخرج الـكلام مهذبا عالى الطبقة ، لأنه منسوب إلى صاحب الأمر والسلطان قبل نسبته إلى كاتبه ومحرره .

وعلى الجملة فصاحب الزمام هو المستشار الصـادق الأمين اللبيب الحاذق بصناعته المتعدد الثقافات .

ولعلنا نستطيع أن نستخلص من هذا الذى سلف أن قدامة كان كاتباً من كتاب الدولة فى عهد المقتدر ، وأنه كان رفيع المنزلة بين الـكتاب ، بسبب أخلاقه العالية وثقافته الواسعة . والدليل على بلوغه هذه المنزلة أنه كان صاحب «ديوان الزمام» الذى مرَّ نعته ووصف ما يقوم به من الأعمال ، التى تجعل متوليه

---

(١) كتاب الخراج وصناعة الـكتابة (المجلد الثانى) المنزلة السادسة : الورقة ١٢٠

قريباً من السلطان ، لأنه يختم الأوامر بحضرته ؛ أو بحضرة أقرب الناس إليه وأوثقهم عنده ، ولعل الوزير هو أقرب الناس إلى السلطان وأوثقهم عنده .

* * *

وهنالك دليل آخر على أنه كان ذا منزلة رفيعة بين الكتّاب تصل به إلى أن يكون شيخاً لمزاولى هذه الصناعة ، ذلك هو كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » الذى عالج فيه نظام الدولة ودواوينها علاجا مستفيضا ، يدل على العلم المستفيض ، وهو يرسم للكتاب أصول صناعتهم ، ويشرح لهم فى المنزلة الثالثة من أمر البلاغة ووجه تعلمها ، وتعريف الوجوه المحمودة فيها والوجوه المذمومة منها ما إذا أوعى كان الكاتب واقفاً به على ما يحتاج إليه ، ويذكر لهم فى المنزلة الرابعة عند ذكر مجلس الإنشاء وجوها من المكاتبات فى الأمور الخراجية ينتفع بها ويكون فيها تبصير لمن يروم المكاتبة فى معناها ، بل إنه يضع لهم نماذج لينقلوها أو يحتذوها فى كتابتهم عهود الولايات ، ثم يذكر لهم الدواوين وأعمالها فى المنزلة الخامسة ، وفى المنزلة السادسة يمدهم بمعلومات عن الأرض وبيئتها وقدرها ومساحتها ، والمعمور منها ، وبحارها وأنهارها وثغورها ، وفى المنزلة السابعة يحصى مجموع وجوه الأموال ومصادرها وموارداها ، وفى المنزلة الثامنة يشرح أحوال المجتمع الإنسانى .

وعلاج هذه الأمور يُشعر ببسطة معرفته بالدولة وشئونها ، وتعليمه الكتاب يشعر أنه كان منهم بمنزلة الرأس ، وفى تقديمه المنزلة السّادسة من الكتاب مايدل على هذه الرياسة ، لأنه يذكر مقتضيات هذه الرياسة ، ولست إخاله إن كان فى منزلة دنيا أن يشرع لأرباب المنزلة العليا ، وهذه عبارته : ماينبغى لمن يرشح نفسه من الكتاب [1] للرياسة العالية أن يكون جاهلا بأمر الأراضى ووضعها ، وتخيّل

(١) فى الأصل الكتابة وهو تحريف من الناسخ .

أقطارها وعلم غامرها ، ومالا يبلغه العمران منها ، ومعرفة ثغور الإسلام وأحوال الأجيال والأمم الطيفة بالمملكة التى يريد تدبيرها ...[١] .

على أننا لا نذهب إلى أنه وصل إلى هـذه المنزلة مرة واحدة ، ولـكن الذى نستطيع أن نطمئن إليه من هـذا الـكلام أنه تقلب فى دواوين الدولة جميعها أو أكثرها ، وأنه عرف أسرارها وأعمالها ، وصنوف المعرفة اللازمة لـكل منها ، وبعد ذلك رشحه طول الخـدمة وطول الممارسة لبـلوغ هذه المنزلة بين الـكتاب .

* * *

وتبقى بعد هذه المعرفة فترة طويلة لا نستبين فيها شيئاً عن قدامة إلى سنة عشرين وثلثمائة ، فنرى أن قدامة يعرض كتابه فى صنعة الـكتابة على الوزير علىّ بن عيسى ، الذى يعجب بالمنزلة الثالثة من هـذا الـكتاب ، ويشهد بإبداع قدامة وفتحه الموضوع على نحو لم يسبق إليه يجعله جديراً بأن يختص به وينسب إليه ، ولـكنه يأخذ عليه ركاكة الأسلوب ، مع أن الموضوع الذى عالجه يحتاج إلى قوة وبلاغة فى الأداء، كتلك القوة التى وجدها للمعانى والأفـكار التى تضمنتها هذه المنزلة من منازل الـكتاب .

فهل نستطيع أن نفيد من هـذا الخبر شيئاً عن عمل قدامة فى هذه السنة ؟ إن هـذا الخبر يستدل منه أن قدامة كان قريباً شديد القرابة من هذا الوزير ، لأننا نعرف أن رجـلا عالماً ، أو أديباً ، لا يمكن أن يعرض شيئاً من آثاره أو مؤلفاته إلا على رجل من خاصته أو أهل ثقته ، ليبصّره بما قد يكون فى هذا الأثر من نقص أو عيب ، حتى يستطيع تلافيه ، قبل إذاعته فى الناس ، حتى لا يخلد العيب ، ويبقى النقص .

---

(١) كتاب الخراج وصناعة الـكتابة (المجلد الثانى (المنزلة السادسة) الورقة ٥٣ .

ونقف هنا حائرين مترددين بين ترجيح أن تكون هذه الثقة منشؤها الصداقة وتبادل الإعجاب بين عالمين أديبين : أحدهما خبير بنقد الشعر ، وله كتاب فيه ، والآخر يقول عنه الصُّولى[1] : لا أعلم أننى خاطبت أحداً أعرف منه بالشعر وبين ترجيح أن تكون هذه الصلة منشؤها المشاركة فى العمل ، فيكون قدامة قد قام للوزير على بن عيسى بمثل ما كان يقوم به للوزير ابن الفرات ! .

الواقع أنه ليس بين أيدينا من القرائن ما يحملنا على ترجيح أحد الاحتمالين ، وإنما هى فكرة نكتفى بتسجيلها الآن ، حتى يسمح ليل التاريخ البهيم بالتكشف والانجلاء .

ونجد مثل هذه الحيرة ومثل ذلك التردد حين نتذكر حضوره المناظرة بين أبى سعيد السيرافى ، ومتّى المنطق فى حضرة الوزير ابن الفرات فلا نعرف الصفة التى حضر عليها قدامة هذا المجلس ، فإن شهود هذا المجلس طبقتان من الناس : إحداهما طبقة رجال الحكم والسلطان ، والأخرى طبقة رجال الفكر والعلم والأدب ، فهو مجلس قد حوى الأعلام بشهادة الوزير أبى عبد الله العارض الذى استحث أبا حيان على تفصيل القول فى هذا المجلس ، وما كان فيه بقوله : اكتب هذه المناظرة على التمام فإن شيئاً يجرى فى ذلك المجلس النبيه بين هذين الشيخين بحضرة أولئك الأعلام ينبغى أن يغتنم سماعه ، وتوعى فوائده ، ولا يتهاون بشيء منه[2] .

وهنا نسأل : أكان قدامة حين حضر هذا المجلس له الصفة الأولى ؟ أعنى أنه من رجال الدولة وكتابها وذوى الرأى فيها ، أم كان من الطبقة الأخرى طبقة رجال الفكر والعلم والأدب ، أم اجتمعت له الصفتان ؟

---

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٦٩ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٠٨ .

لا شك أن كل احتمال من الاحتمالين ممكن يرضاه العقل ويسلم بتوافره لقدامة كما أن العقل لا يستبعد أن يكون حضوره لهذا المجلس النبيه لجمعه بين الصفتين . وإن كان هناك ما يستبعد بين هذه الفروض ، فهو أن يظن أن حضور قدامة هذا المجلس كان بمحض المصادفة والإتفاق ، فإن مجلساً يرأسه الوزير لا ينفتح بابه لكل طارق .

* * *

أما كتابة قدامة لبنى بويه — كما ذكر ذلك أحد شراح المقامات الحريرية فلم أجد فى نصوص التاريخ ما يثبتها ، ولم أجد فى هذه النصوص أيضاً شيئاً ينفيها ، فإن معز الدولة أحمد بن بويه فتح العراق سنة ٣٣٤ هـ : أى قبل وفاة قدامة بنحو ثلاث سنين ، وكانت هذه السنون الثلاث وما بعدها فترة فوضى واضطراب ، ولا نكاد نجد ذكراً للكتابة والكتاب على أنهم مصرفو شئون الدولة ، وإنما كانوا يتولون تدبير الأمور الخاصة ، قال ابن الأثير فى حوادث سنة ٣٣٤ : فلما كانت أيام معز الدولة زال ذلك جميعه ، يعنى سلطان الوزراء ، بحيث أن الخليفة لم يبق له وزير ، إنما كان له كاتب يدبر إقطاعه وإخراجاته لا غير ...

وعلى هذا فليس هناك ما يمنع من تولى قدامة مثل هذه الأعمال ، وهو الخبير بها الحاذق لأبوابها ومصارفها وموارداها ، وقد بينا فيما سبق تمكنه من هذه الصناعة تمكناً أهله لتأليف كتاب خاص ، يضمنه بحثاً مستفيضاً فى الخراج .

٣ ــ ثقافة قدامة

ويقتضينا البحث أن نقف على ثقافة قدامة ، وأن نعرف كنه هذه العقلية التى أملت عليه أن يكتب ما كتب ، وأوحت إليه أن ينهج هذا النهج فى التفكير والتأليف ؛ ودفعته إلى السير فى هذا الاتجاه الخاص ، الذى انفرد به عن لداته وأقرانه .

وعلينا قبل ذلك أن نقف وقفة قصيرة نتبين فيها ألوان الثقافة السائدة فى الشطر الثانى من القرن الثالث ، والنصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، أى فى الفترة التى عاش فيها قدامة .

إن المتتبع للحركة العقلية فى هـــذه الفترة يجد تيارات شتى ، تتجاذب العقول ، وتتنهب الأفكار ، وهذه التيارات المختلفة تثور وتتباعد ، ثم تحاول أن تهدأ وتتلاقى على بعد ما بينها .

وتلك الثقافات المتشعبة منها ما هو أصيل ثابت قديم ، ومنها ما هو عارض جديد ، والثقافة الطارئة ثقافة فيها من عناصر القوة ما جعلها تجالد الزمن وتبقى مع الحياة ، لأنها سرت من أمم عريقة فى الحضارة ، كانت لها عظمتها المادية ، كما كان لها تراثها فى العلم والتفكير ؛ ولهذا كانت جديرة بأن تتطلع إليها العيون ، وتشرئب إليها الأعناق ، وأن تنظر فيها العقول تحاول أن تنفذ إلى أعماقها لتقف على مقدار ما تدل عليه من أصالة أصحابها ، ومقدار ما حوت من الجدّة ، وأن يكون هناك اتجاه طبيعى لعقد الموازنة بينها وبين ما رسخ فى العقول ، وأن تحاول أن تصل بينها وبين ما توافر لها من قديمها المأثور .

والثقافة الأصيلة ثقافة ذات شعبتين : إحداهما عربية خالصة مادتها تاريخ العرب وحفظ أنسابهم، ومعرفة أيامهم ووقائعهم ، والمأثور من تقاليدهم وعاداتهم ، والمحفوظ من لغتهم وأدبهم . وتلك هى الثقافة العربية .

والأخرى متصلة بالأولى ومكملة لها ، وإنما أفردت لأنها أثر من آثار ذلك الحدث الجليل الذى غيّر حياة العرب ، وحول تيار تفكيرهم ، وهو الإسلام الذى أمدهم بألوان أخرى من التفكير ، وفتح لهم أبوابا من الدراسات تتصل بالكتاب الكريم وتأويله ، ورواية الحديث وشرحه ، ومغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسير الصحابة والراشدين ، وأصول الدين الجديد وأحكامه ، وتلك هى الثقافة الإسلامية .

ولقد امتزجت هاتان الثقافتان امتزاجا كاملا ، وكان منهما جميعا مادة الثقافة العربية الإسلامية ، بحيث أصبح العالم بدينه هو العالم بمادة الثقافة العربية ؛ لأنه لم يقف عند حدود ثقافته الدينية من حفظ الكتاب وتأويله ، ورواية الحديث وفهمه ، ومعرفة أحكام الشريعة فى عباداته ومعاملاته ، بل أحسّ بأنه فى أشد الحاجة إلى أن يستظهر على تلك الأمور بثقافة لغوية يعرف بها الألفاظ ودلالاتها، وما يمكن أن تتحمل من المعانى ، وبثقافة تاريخية تعينه على فهم الصلة بينه وبين أسلافه وإدراك الحوادث ومعرفة القصص الذى ورد فى القرآن واستخلاص العبرة منه ، وهو بعد لا غنى له عن النحو وتعلمه ، ليعصم لسانه من اللحن فى الكتاب المقدس ، ولا عن الشعر والنثر لأنهما يرهفان حاسته ، ويسران عليه تذوق أساليب القرآن الكريم ، والتأثر بما ضمنته آياته من آيات الروعة والجمال ، وما اشتملت عليه من وجوه الإعجاز .

وقد أشار العلامة ابن خلدون فى مقدمته إلى أنه « من لدن دولة الرشيد فما بعد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية ، وتقييد الحديث مخافة ضياعه ، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الناقلين للتمييز بين الصحيح من الأسانيد وما دونه ، ثم كثر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة ، وفسد مع ذلك اللسان فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية ، وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات فى الاستنباطات والاستخراج والتنظير والقياس ، واحتاجت إلى علوم أخرى وهى الوسائل لها من معرفة قوانين العربية ، وقوانين ذلك الاستنباط والقياس ، والذب عن الوقائع الإيمانية بالأدلة ، لكثرة البدع والإلحاد ، فصارت هذه العلوم كلها علوما ذات ملكات محتاجة إلى التعليم[1] .

أما الثقافة الطارئة فقد وفدت من أمم أخرى ، وحمل مشاعلها أبناء هذه

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤٤ .

الأمم الذين اتصلوا ببيئات الحكم وببيئات التفكير العربى الإسلامى ، وكانت لهم مزايا رشحتهم لهذا الاتصال ، وشجعت الحاكمين والمفكرين على الإغداق عليهم والترحيب بهم ، وأول تلك المزايا تفردهم بحمل آثار هذه الأمم فى العلم والتفكير .

وفى هذا العصر رأينا « العلوم الدنيوية تفيض فيضا فى المملكة الإسلامية ؛ فتترجم الفلسفة اليونانية بجميع فروعها من طب ومنطق وطبيعة وكيمياء ونجوم ورياضة ، وتترجم الرياضة الهندية والتنجيم الهندى ، ويترجم تاريخ الأمم من فرس ويونان ورومان وغيرهم ، ورأينا الإلهيات اليونانية تعرض ويعرض بجانبها الديانات الأخرى : من يهودية ، ونصرانية ، ومجوسية ، وغيرها ، ورأينا أرباب الديانات يتجادلون فى أديانهم ، ويقفون مواقف الهجوم والدفاع[1]

* ٥ *

كان لكل من هاتين الثقافتين حملتها الذين يجيدون فهمها ، ويعتدون بها ، ويفضلونها على سواها ، وكثيراً ما كان تمكنهم منها وانفرادهم بها يدفعهم إلى المغالاة بها ، والنيل مما عداها ، كالذى نقرؤه فى المناظرة التى سبق أن أشرنا إليها بين أبى سعيد السيرافى ، وأبى بشر متى بن يونس المنطق ، والتى يبدو فيها التعصب بالغاً أشده : تعصب أبى سعيد لثقافته العربية وللنحو العربى ، وتعصب أبى بشر للثقافة الجديدة وللمنطق اليونانى .

على أن العداء بين الفريقين كان فى حقيقته عداء ظاهريا ، فان أكثر أولئك الذين حملوا مشاعل الثقافة الجديدة الطارئة ، وبشّروا بها ، لم يفتهم أن يكبوا على الثقافة الأصيلة فى المجتمع الذى وفدوا عليه ، وقد تهيأ للكثير منهم أن

---

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ج ٢ ص ٩ .

يحذقوها ، وأن يفوقوا فى ذلك أبناءها الأصليين ، وأن يصبحوا المرجع الذى يعتمد عليه فى العلم ، والإحاطة بشواهدها وجمع شواردها .

ولسنا ننسى فضل غير العرب وأبناء الفرس منهم بصفة خاصة فى خدمة اللغة والأدب، بل فى خدمة الدين الإسلامى ، وقد عقد ابن خلدون فصلا فى مقدمته شرح فيه ماسجله الإحصاء والاستقصاء من أن أكثر حملة العلم فى الإسلام إنما هم من العجم[1] ، وأكبر الظن أن الذى حملهم على بذل هذه الجهود الصادقة إنما هو رغبتهم فى تحصيل ما لدى أهل السياسة والرياسة — وهم من العرب — من آثار العلم والتفكير ، ليضموا تلك الآثار إلى ما تشبعت به نفوسهم من الثقافة الأصلية للأمة أو الأمم ، التى ينتسبون إليها . وهم أهل حوار وجدل ، وتلك الخاصة فيهم هى التى دفعتهم إلى العمل على الإحاطة بما عند محاوريهم ، فقد عرفوا أنهم لن يدينوا لهم فى يسر وسهولة ، ولن يعترفوا لهم بشىء من الفضل ، لأنهم كانوا يعدونهم منافسين لهم ، ومزاحمين عند أبواب رجال الحكم وذوى السلطان .

ومثل ذلك كان فى نفس رجال الثقافة العربية والإسلامية ، الذين أعدوا أنفسهم للقاء أولئك الخصم الدخلاء ليفحموهم ، وليبقوا على منازلهم فى زعامة الثقافة والتفكير ، بل إن كلا منهم كان يشعر فى قرارة نفسه أنه محتاج إلى معرفة هذا الجديد الطارئ ، ليتفوق على نده ومناوئه من بنى جلدته حين يستعر الخصام فى ميدان المفاخرة ، أو فى ميدان المناظرة .

* * *

وحين نريد الوقوف على حظ رجل مثل قدامة من هذه الألوان التى قدمناها ، لا نستطيع أن نقف على ما نريد إلا بواحدة من سبل ثلاث ، أو بها جميعا :

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٤٣ .

(١) معرفة الأساتذة الذين تتلمذ عليهم ، والوقوف على لون المعرفة الذى تميز به كل عالم منهم .

(٢) الوقوف على الآثار التى خلفها ، ودراسة هذه الآثار ، ومعرفة ما حوت من ألوان المعرفة ، واتجاهه فى بحثها ودراستها .

(٣) ما كتب المؤرخون فى نعته ، وما اشتهر به رجال العصر الذى عاش فيه .

أما الأساتذة الذين تتلمذ عليهم فمبلغ العلم بهم قليل ، والنصوص التى بين أيدينا لا تدل صراحة عليهم ، ولا تفيد الأخذ الحقيق عنهم ، فإن النديم وهو أقدم الذين كتبوا عن قدامة ، لم يذكر لنا شيئاً عن تلمذته لواحد من العلماء ، وقول ابن الجوزى « إن قدامة سأل ثعلباً عن أشياء » ، لا يمكن أن يستفاد منه أنه جلس منه مجلس التلميذ من الأستاذ ، وصحبه صحبة طويلة ، ولازمه ملازمة يترتب عليها أن يتشرب روحه ، ووعى عنه ما عنده من علم ، وكل الذى يمكن أن يستفاد منها أنه خفيت على قدامة بعض ما اختص ثعلب بمعرفته ، فقصد إليه فى منزله ، أوفى مجلسه مرة أو مرات ، حتى أتيح له أن يعلم ما كان يريد أن يعلم .

وعبارة ياقوت التى يقول فيها : إن قدامة أدرك زمن ثعلب والمبرد وأبى سعيد السكرى وابن قتيبة وطبقتهم . . لا يمكن أيضا أن نستدل منها على الجلوس إليهم والأخذ الصريح عنهم ، وإنما تفيد فقط أنه أدرك زمانهم ، وعاصرهم فترة من فترات عمره الأولى .

وإلى جانب ذلك لم يدلنا مصدر من مصادر التاريخ على أن قدامة قرأ على واحد من هؤلاء العلماء كتاباً بعينه ، أو أن واحداً منهم أجاز له أن يقرىء الناس كتاباً ، أو يدرسه لهم ، كما كان شائعاً مألوفاً فى شأن كل تلميذ نابه تتلمذ على عالم من العلماء .

ومن التجوز فى فهم الألفاظ ، والبعد بها عن الدقة فى دلالتها على معانيها ما ذهب إليه « ابن تغرى بردى » من أن قدامة جالس المبرِّد وثعلباً وغيرهما . وإذا كانت المجالسة أيضاً ليس معناها التلقى والأخذ ، فإنها تختلف عن سؤاله ثعلباً عن أشياء ، أو إدراكه زمن ثعلب والمبرِّد ، و ...

ومن التوسُّع أيضاً أن يصرح الملك الأفضل فى « العطايا السنية » أن قدامة أخذ عن ابن قتيبة والمبرد وطائفة ، وأكبر الظن أنه اعتمد فى ذلك على العبارات السابقة فى كتب المؤرخين من نحو ما ذكرنا ، من غير سند صحيح يستند إليه فى إثبات هذا الأخذ ، ولم يقف عند ما تدل عليه الألفاظ ، بل أجاز لنفسه أن يفهمها على ذلك النحو من الفهم .

وإذا كانت كتب القدماء ليس فى عبارتها ما يدعونا إلى الجزم بصحة الأخذ عن أولئك العلماء — إذا استثنينا أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ، الذى ينقل قدامة عنه أقوالا وروايات شعرية فى كتاب نقد الشعر — فليس فيها أيضا ما يمنع الأخذ ، أو يجزم بنفيه ، وإذ قد فقدنا الدليل القاطع على إثبات هذه التلمذة أو نفيها ، فلنا أن نحكم بجوازها ، ومجاراة الذين توسعوا فى فهم الكلمات ، وأن نرجح اعتماداً على هذه الظنون ، التى لم يقم دليل على بطلانها ، أن قدامة تتلمذ على هؤلاء الذين سلف ذكرهم .

وأول هؤلاء أبو سعيد السكرى ، الذى كان راوية البصريين ، والذى صنَّفَ كتاب الوحوش وكتاب النبات ، وعمل أشعار جماعة من الفحول كامرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى وهدبة بن خشرم وأشعار هذيل وأشعار اللصوص ، وعمل شعر أبى نواس ، وتكلم على غريبه ومعانيه فى نحو ألف ورقة وغير ذلك[1] .

---

(١) ابن الأنبارى : نزهة الألباء فى طبقات الأدباء : ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

وكان ابن قتيبة فاضلا فى اللغة والنحو والشعر متفننا فى العلوم ، وله المصنفات المذكورة ، والمؤلفات المشهورة ، منها : غريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومشكل القرآن ، ومشكل الحديث ، وأدب الكاتب ، وكتاب المعارف ، وعيون الأخبار[1] .

وأبو العباس المبرّد هو شيخ أهل النحو والعربية ، وإليه انتهى علمهما بعد طبقة الجرمىّ والمازنى ، وهو أعلمهم باللغة والأدب ، وأعرفهم بالنوادر ، وأجمعهم للشوارد .

وأبو العباس هو إمام الكوفيين فى النحو واللغة فى زمانه ، كان مشهوراً بصدق اللهجة ، والمعرفة بالغريب ، ورواية الشعر القديم .

وبهذا يمكن القول بأن قدامة قد حوى ما عند أولئك العلماء الأعلام من علم ولغة وأدب ورواية ، ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن نزعم أنه وصل إلى درجتهم فى كل ما حصلوه وما حرروه ، فيكون إماماً مثلهم فى هذه الثقافة ، وشيخا يؤم ساحته الراغبون فيها ، وقد يكون ذلك لأنّ اسمه لم يستطع أن يزاحم هذه النجوم الطالعة المتألقة فى سماء البيئة التى عاش فيها ، لأنه أدركهم فى أول حياته ، ولأنه كان نصرانيا فى مطلع هذه الحياة ، وقد يكون ذلك لأن قدامة لم يكن راغبا فى تلك المشيخة ، و لم يكن يملك الوقت الذى يتسع لجلوسه للناس وتعليمهم ، مع حاجته إلى تحصيل العيش بالعمل فى دواوين الدولة والكتابة فيها ، وإلى التأليف فى أنواع المعارف التى أفادها من العلماء ، ومزجها بعد ذلك بما عنده من تدبر وتفكير ، ثم أودعها ما صنف من كتب .

* * *

وأول هذه الثقافات التى تمكن منها قدامة وحذقها الثقافة اللغوية ، وأعنى

---

(١) ابن الأنبارى : نزهة الالباء فى طبقات الأدباء : ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

بذلك معرفته بلغة العرب ، وإحاطته التامة بألفاظها وأساليها فى التعبير ، ولا ينقصنا الدليل على تبريزه فى حفظ اللغة ؛ فأمامنا كتاب « الألفاظ » أو « جواهر الألفاظ » وهو كتاب بذاته جمع فيه الألفاظ المأثورة ، والعبارات الموروثة ، وضم فيه الإلف إلى إلفه ، وراعى ما بين الألفاظ التى تخيرها من الوحدة فى النغم والجرس ، واستشهد لها بشواهد الشعر ، ومحكم القرآن استشهاداً قوياً ينطق بالتعمق وسعة الإحاطة .

وفى هذا الكتاب أيضاً آيات على تمكنه من علم الاشتقاق والتصريف ، مثل ذلك قوله فى باب الجدارة والاستحقاق[1]: هو حقيق به ، ومحقوق به، وجدير به ، وحرىّ به ، وحربه ، وقمن ، وقمين ، وخليق ، ومخيل ، وقرف ، وأريض . . وهم جدراء (ولا يقال أجدراء ، لأن أفعلاء جمع لما كان مضعفاً أو معتلا ، كقولك : أخلاء ، وأخفاء ، وأولياء ...) .

ويقال : حق عليك أن تفعل ذاك ، ويحق حقاقة ، وأنت حقيق به ومحقوق ، وهى حقيقة ، وحقيق ، ومحقوقة ، ويقرأ (حقيق علىّ) و (وحقيق على ألا أقول) وأنتم أحقاء بذلك ، ومحقوقون ، وهن حقائق به . .

ولم يقف دليل تمكنه من اللغة وأساليب التعبير بها عند هذا الكتاب ، بل إن هذا التمكن ليبدو فى مصنف آخر من مصنفات قدامة ، ذلك هو كتاب « الخراج وصنعة الكتابة » الذى يقرر فيه ما جرت به عادة الكتاب وألفوه ، وإن كان بعض ذلك لا يوافق ما عليه مجرى اللغة ، فإنا لو ذهبنا إلى تغيير ما لا يجوز فى لغة العرب مما قد ألف الكتاب استعماله لتعذّينا ما يعرفونه ويعملون عليه ، وجئنا بما يستكره أكثرهم ، ويخالف ما جرت به عادتهم . وليس كل ما يستعمله الكتاب خارجاً عن مذهب اللغة ، لكن القليل منه ، وسيذكر فى موضعه .[2]

---

(١) جواهر الألفاظ ١٠٩

(٢) كتاب الخراج وصنعة الكتابة : المقدمة ، الورقة ٣ س ١ .

ولا شك أن هذا القول يدلنا على فهم قدامة وقوة تصرفه ، وهو لفتة طيبة سابقة لأوانها ، لأنها تعالج مشكلة من المشكلات المتجددة بتجدّد البيئات وأذواق الناس ، وتطور هذه الأذواق من عصر إلى عصر .

وذلك الرأى الذى نادى به قدامة فى مطلع القرن الرابع الهجرى يجد صداه فى أيامنا الحاضرة ، وما أحرى أولئك الذين ضيقوا على الناس مذاهب القول ، وبغضوا إليهم لغتهم بتقعرهم ، وذهابهم إلى تخطئة كل قول ، لأنهم لم يقفوا له على شبيه له بلغة العرب فى بداوتهم الأولى ، زاعمين أنهم أوتوا من ذلك العلم كله ، هيهات هيهات ! ما أحرى هؤلاء أن يتدبروا قول قدامة فى ذلك الزمن البعيد !

* * *

ومن الدلائل على معرفته بأسرار العربية وسنن العرب فى كلامها ما قرره فى هذا الكتاب من أن العرب جرت عادتهم على أن يقبعوا ذكر السِّنّ فى الخيل والدواب باللون ، فيقولوا فى كل أبيض أسمر : تعلوه حمرة ، إلا الأسود فإنهم يقولون : «أسود» ويحذفون « تعلوه حمرة» ... ومن عادة العرب أن يقولوا : لم يبق منهم أحمر ولا أسود ، ولا يقولوا أبيض ولا أسود ، كما يقولون : لم يبق منهم بيت مدر ولا وبر ، ويقولون شعر[1] .

وبعد أن يأتى على نعوت الذكور من الخيل ، يذكر نعوت الإناث عند أصحاب اللغة فيقول : حجر دهماء ، أو شقراء ، أو غير ذلك من الألوان ، إلا فى الكميت ، فإنه لا يقال للأنثى منه « كمتاء » ، لأن العرب لا تقول فعلاء للأنثى إلا لما كان الذكر منه أفعل ، وإذا كان لا يقال «أكمت» للذكر لا يقال للأنثى « كمتاء » . وقد أنكر قول امرىء القيس : • ديمة هطلاء فيها وطف •

لأنه لا يقال « أهطل » . . إلا أن عادة الكتاب قد استمرت على أن يجيزوا

---

(١) المصدر السابق : الورقة ٣ س ب مخرمة • .

ذلك فيقولوا فى الأنثى «كتاء» ، وينبغى أن يستعمل ما يستعملون ، وإلا فالحق أن يقال حِجْر كُميت . .[1]

تلك أدلة ماثلة ، وشواهد ناطقة بتفوق قدامة فى تلك الدراسات اللغوية وحذقه إياها ، ومن حقه أن يعد بها فى طليعة علماء اللغة المبرزين .

* * *

أماثقافة قدامة الأدبية وأعنى بها إحاطته بالأدب العربى : شعره ، ونثره ، فلست فى حاجة لالتماس البرهان على ثبوتها ، فإن أشهر مصنفاته وهو كتاب « نقد الشعر » دليل ماثل ، عدا ما فى كتاب «الخراج» وما فى كتاب «الألفاظ» ، وما أورد فيهما من الشواهد المنظومة والمنثورة التى أكّد بها ما رواه وما ارتآه .

ولا بد لنا من عودة إلى كتاب « الخراج وصنعة الكتابة » ، فإن الذى تتاح له فرصة الاطلاع عليه ، سيرى فيه ثقافة قدامة المتنوعة ، وسيحكم أن هذا الكتاب ألفه قدامة فى أوان استواء ملكاته ، وإبان نضجه العلمى . فتلك الدراسة الواسعة والبحوث المستفيضة تدل على حظه العظيم من المعرفة والعلم .

عالج المؤلف فى كتابه موضوعات كثيرة ، وأشبعها بحثا وتحليلا ، مع أنها موضوعات متشعبة الأطراف ، تحتاج إلى فنون متشعبة من المعرفة ، وتدل على رسوخ قدمه فى تلك الثقافات .

سيجد القارىء آثار الثقافة الأدبية التى أعانته على التكلم فى البلاغة وفى حدودها ، وسيقف على هذه الدراسة البديعة التى لم نرها مع الأسف ، وإنما نقرؤها فى ذلك الثناء المستطاب الذى أثنى به العالم الأديب أبو حيان التوحيدى بقوله : ما رأيت أحداً تناهى فى وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر فى المنزلة الثالثة من كتابه . وما نقله أبو حيان من عبارات الثناء والإعجاب

---

(١) المصدر السابق: الورقة ٥ س ب المنزلة ٥ .

التى أثنى بها عليه الوزير علىّ بن عيسى ، الذى عد قدامة فيها إماماً فى صناعه البلاغة ، لأنه نبّه على المستحسن المجتبى ، وحذّر من السّاقط المعيب ، فى براعة وتوفيق .

وسيقف على آثار الثقافة التاريخية التى أعانت قدامة على أن يصل القديم بالجديد ، وأن يذكر من أحوال الأمم والشعوب بعامة ، والأمة العربية بخاصة ما يجعل كتابه مرجعاً من المراجع التاريخية التى يعتدّ بها .

ثم الثقافة الدينية التى تدل على تعمقه فى دراسة الإسلام ، وتشبع روحه بتعاليمه ، فلقد ذكر من أخبار النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته ، ومن أخبار الخلفاء الراشدين ما ترى فيه أثر التوقير والإجلال لهذه الشخصيات ، وهو حين يذكر الإمام عليا — كرم الله وجهه — يقرنه بدعاء المقدمين لأهل البيت وشيعتهم ، وهو قوله « صلوات الله عليه » .

ويدل على تمكنه من الفقه الإسلامى ، وأحكام الشريعة ما ذكر فى كتابه من الحدود والقصاص ، وفى صور العهود التى رسم بها الطريق للكتاب ، وما ذكر من وجوه الأموال : من الخراج الذى يجبى من مختلف الوجوه ، ومن جزية رءوس أهل الذمة ، ومن المواريث ، إلى غير تلك الأحكام التى تتصل بالشريعة الإسلامية ، ولا يغنى فيها إلا التثبت واليقين .

هذا موجز عن حظ قدامة من الثقافة العربية والثقافة الإسلامية التى حصلها : إما نتيجة لإدامة الجلوس إلى العالمين بها ، وإما لاطلاعه عليها عن سبيل المشافهة ، أو قراءة الكتب المدونة فيها .

* * *

أما الثقافة الجديدة التى وفدت على المجتمع العربى الإسلامى — فلم يكن حظ قدامة منها أقل شأناً ، بل لعلها اللون الذى ميزه من غيره من الملمين بالثقافة

الأصيلة ، وقد أثر عن قدامة أنه كان أحد المشهورين بإجادة علم الحساب كإجادته للبلاغة ، بل إن المطرزى ينقل عن العلماء أن قدامة أول من وضع علم الحساب . وعلم الحساب اشتهرت به الأمة الهندية ، وذلك يدل على معرفته بثقافة الهند ، وربما كان فيه أيضاً ما يدل على درايته باللغة الهندية .

أما الثقافة اليونانية فقد كان قدامة أحد الذين يشار إليهم فى معرفتها، والبحث عنها ، والسبق إلى تحصيلها ، وأخص تلك الألوان الفلسفة ، حتى عده النديم: أحد الفلاسفة ، وذكر أن له تفسير بعض المقالة الأولى من السماع الطبيعى[1] ويزيد صاحب كشف الظنون أن الكتاب اسمه « سمع الكيان من كتب الطبيعيّات » لإسكندر الأفروديسى، لخص فيه كتابا لأرسطو ... وهو ثمان مقالات ، ثم يذكر ما ذكره صاحب الفهرست من أن قدامة فسّر بعض المقالة الأولى[2] .

ولم يظهر لنا بالدليل القاطع إن كان قدامة قد قرأ هذا الكتاب الذى فسّره فى أصله اليونانى باللغة اليونانية ، أم قرأه مترجماً عنها إلى أحد اللسانين : السريانى أو العربى ، وقد حاولنا أن نستشف شيئاً عن ذلك من ثنايا الكتابين السابقين ، ومن غيرهما ، فلم تفصح العبارات .

ومع ذلك فليس من المستبعد أن يكون قدامة قرأ فى أصله اليونانى ، وأنه كان على معرفة باللغة اليونانية ، وليس ذلك الفرض مستغرباً ، فقد ثبت أن قدامة كان نصرانياً ، وكان النصارى من السريان هم نقلة آثار الفكر اليونانى إلى اللسان العربى .

ويقرر ياقوت أن قدامة قرأ صدراً صالحاً من المنطق ، وأنه لائح على ديباجة تصانيفه ، وإن كان المنطق فى ذلك العصر لم يتحرر تحريره . . والمنطق علم يونانى فى أصله ووضعه ، ولا يزال قسم من هذا العلم إلى الآن على الصورة التى تركه عليها أرسطاطا ليس المعلم الأول .

---

(١) الفهرست ٣٥١ .

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ٣٣ و ٣٤ .

ولا يزال السؤال السابق يخايلنا ، وهو أفى الأصل اليونانى قرأ قدامة المنطق ؟ أم فى أحد المسانين العربى أو السريانى . ؟

ومعنى قول ياقوت «إن المنطق لائح على ديباجة تصانيف قدامة» أنه متأثر به ، وأنه يسلك فى كتابته سبيل العلماء المفكرين ، ويبعد عن أسلوب الأدباء المنشئين ، وتلك حقيقة نقر «ياقوت» عليها ، ونجد أثرها واضحا فى أشهر كتب قدامة ، وهو كتاب « نقد الشعر » كما أسلفنا ، الذى تبدو فيه عناية قدامة بالحدود وتنظيم الأقسام .

ولم تقف إفادة قدامة من الفكر اليونانى عند حد الفلسفة والمنطق ، بل إنه أفاد تلك المعرفة الواسعة فى جغرافية الأرض وأقاليمها ، وعامرها وغامرها ، وبلدانها وثغورها ، فإن أقدم الذين كتبوا فى مثل تلك الموضوعات أرسطاطاليس الذى ألف أربع مقالات فى كتابه «السماء والعالم» ويبدو أثر تلك الثقافات الواسعة فى تلك الموضوعات التى نقرؤها للمرة الأولى فى كتاب عربى هو كتاب « الخراج » ، ولا سيما فى المنزلة الثامنة ، وهى موضوعات وثيقة الصلة بعلم الاجتماع الإنسانى .

وإذا كان هنالك من أثر يذكر لهذا الكتاب عدا ما قدمنا ذكره من دراسات ناقصة ، فإننا نستطيع أن نقرر فى ثقة واطمئنان أن كتاب الخراج — ولا سيما منازله السادسة والسابعة والثامنة ، وألوان المعرفة التى بسطها قدامة فى هذه المنازل — كان الينبوع الذى استقى منه العلامة ابن خلدون فى مقدمة تاريخه التى أجمع العلماء على أنها من الأسس العظيمة لدراسة علم الاجتماع الذى استقل ، واحتل منزلته بين العلوم فى العصر الحديث . فإن كلام ابن خلدون فى المقدمة الثانية عن قسط العمران من الأرض ، والإشارة إلى بعض ما فيه من الأشجار ، والأقاليم ، وتقسيمها إلى المناطق السبع ، كل ذلك مذكور فى المنزلة السادسة بتفصيل كاف .

حقا لقد ذكر ابن خلدون أن هذا التقسيم أخذه عن المخبرين عن هذا المعمور وحدوده ، وعما فيه من الأمصار والمدن والجبال والبحار والأنهار والقفار والرمال ، مثل بطليموس فى كتاب الجغرافيا، وصاحب كتاب زخار من بعده[١] وهو يعنى بهذا كتاب « نزهة المشتاق » الذى ألفه العلوى الإدريسى الحمودى لملك صقلية من الأفرنج ، وهو زخار بن زخار ، عندما كان نازلا عليه بصقلية بعد خروج صقلية من إمارة مالقة ، وكان تأليفه الكتاب فى منتصف المائة السادسة ، وجمع له كتبا جمة للمسعودى ، وابن خرداذبة ، والحوقلى ، والقدرى ، وابن إسحاق المنجم ، وبطليموس[٢] .

ولكنا مع هذه الحقيقة ، التى لا نشك فى صدقها ، نرى أن ابن خلدون قد أغفل ذكر كتاب « الخراج » بين هذه المصادر التى ذكرها ، مع أن الحوقلى وهو أبو القاسم أحمد بن حوقل صاحب « المسالك والممالك » من علماء القرن الرابع قد ذكر فى هذا الكتاب تلك الأقاليم السبعة ، وذكر صراحة أنه اعتمد على كتاب «المسالك والممالك» لابن خرداذبة ، وكتاب « الخراج وصنعة الكتابة » لأبى الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادى .

ولعل لابن خلدون عذراً فى إغفال كتاب قدامة بالذات ، لأنه نقل من كتب نقلت عن قدامة ولم تذكره ، وهذا ما يمكن أن يكون ذريعة للتغاضى عن فعلته فى النقل وإغفال المصدر . ولكنا نقف حذرين حين نراه يذكر بطليموس باعتباره مرجعاً من المراجع التى اعتمد عليها فى ذكره الجغرافية ، مع أن أقدم الذين أخذوا عن بطليموس جغرافيته هو قدامة ، الذى لم يصدق، ولم يقبل من الأخبار التى نقلت إليه إلا ما كان من كلام بطليموس . قال قدامة : فأما علم المعمور من الأرض مما لا تصلح فيه العمارة ، فكان الاستدلال عليه أيضاً مع الأخبار الصحيحة التى

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٤٥ .

(٢) المقدمة ٥٣ .

قبلها بطليموس من رسله ، وقايس بها غيرها مما صحّ عنده عن الأخبار المتقدمة قبله من جهة الكواكب أيضاً ، وذلك أن هذا الرجل ضعّف من نظر فى أمر المغمور من الأرض مما لا تصل إليه العمارة ، مثل مارسيوس ، ومثل طليمايس ، وأرخيس وغيرهم فى قبول أقوال التجار الذين أخذوا الأخبار عنهم ، وقال : التجار لا يؤمن تخرصهم فيما يحكونه ، قصداً للمباراة والمفاخرة ببلوغ المواضع التى يدعون بلوغها ، وأنفذ رسلا قاصدين لتعرف حقيقة ما أراد أن يعرف من أمر المواضع فى الجهات[1] .

٤ — وفاة قدامة

رأينا فيما سبق كيف أحاط الغموض بحياة قدامة ، وكيف ترك الناس من أمر هذه الحياة فى عماء ، وكذلك نرى كيف أحاط الغموض بتاريخ وفاته ، فاختلاف كثير ، وافتراق كبير ، وتعارض شديد ، ومؤرخ يتصدى لمؤرخ ؛ ورواية تفند رواية ! .

وإنا لنعجب أن تكون لقدامة هذه المنزلة المرموقة التى أشرنا إليها ، والتى أجمع عليها المؤرخون والعلماء ، ثم لا نجد فى معاصريه واحداً يرصد لهذه الحياة التى غمضت عليهم أوائلها ، وخفيت عليهم معالمها ، فيقف على نهايتها . ومع أن أبا حيان كان من غير شك دونه بكثير فى العلم والتفكير ، وهو « من لا يفكر فيه ، ولا علم عنده » ، كما يرى محمد بن إسحاق ، أو هو « إنسان من الكتاب كان يتعاطى قول الشعر فيكسره ويلحن فيه » كما ينعته بذلك المرزبانى ! ومع هذا الخمول فى نظر بعض المؤرخين ، فإنا نجد منهم من يعنى بتاريخ وفاته ، فلا يفوته أن يسجله بالسنة والشهر بل باليوم ، فيقضى بهذا الذكر على اللبس ، والجرى وراء الأوهام فى سبيل تحديد التاريخ لمن يعنيهم أمر هذا التاريخ ، أما قدامة الذى كان نصرانياً وأسلم ،

---

(١) الورقة ٥٥ من المنزلة السادسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة .

وكان إسلامه على يد خليفة — وهذا الإسلام من غير شك حدث من الأحداث المعدودة فى حياة قدامة الشخصية ، وفى المجتمع الذى عاش فيه — والذى كان عالماً وفيلسوفا ، وناقداً ، وبارعاً فى البلاغة والمنطق والحساب ، والذى أدرك فحول العلماء كابن قتيبة، والمبرد ، وثعلب ، وأخذ عنهم ما عندهم من علم وأدب ، فلا نجد من هؤلاء المؤرخين من يسجل تاريخ وفاته ، ولذلك اختلفت الآراء ، وتعددت الأقوال فى هذه الوفاة ، ولا تجد رواية تظاهر أخرى ، إلا بقدر ما يظاهر النقل والاقتفاء .

لا يذكر النديم — ولعله أقدم الذين كتبوا عن قدامة — شيئاً عن وفاته . أما ابن الجوزى فيورد فى « المنتظم » أن قدامة توفى سنة سبع وثلاثين وثلثمائة ، وقداعتمد هذا التاريخ ابن تغرى بردى فى «النجوم الزاهرة» [1] فأورد فى حوادث هذه السنة مانصه « وفيها توفى قدامة بن جعفر أبو الفرج الكاتب صاحب المصنفات .. »

واعتمده أيضاً أبو الفداء فذكر أنه توفى فى هذه السنة من الأعيان « قدامة الكاتب المشهور »[2] .

وينقل صاحب الوافى بالوفيات رأى ابن الجوزى عن ياقوت ، ثم ينقل عن « ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار أن قدامة توفى سنة ثمان وعشرين وثلثمائة[3] . أما صاحب « العطايا السنية » فيذكر أن قدامة توفى لبضع وثلثمائة[4] .

* * *

تلك آراء ثلاثة ، منها رأيان صريحان يحدد كل منهما سنة وفاة قدامة ، والرأى الأول هو رأى ابن الجوزى : وابن تغرى بردى ، وأبى الفداء . وهؤلاء

---

(١) النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ج ٣ ص ٢٩٧ و٢٩٨ .
(٢) البداية والنهاية لابن كثير ج ١١ ص ٣٢٠ .
(٣) الوافى بالوفيات للصفدى ج ٧ قسم أول ص ٤١ .
(٤) العطايا السنية والمواهب الهنية فى المناقب اليمنية ، للملك الأفضل الورقة ٢٠٧ .

يجعلون سنة وفاة قدامة ٣٣٧ هـ . والرأى الثانى رأى ابن النجار الذى يجعل هذه الوفاة سنة ثمان وعشرين وثلثمائة .

أما الرأى الثالث فإنه يقارب ولا يحدد ، لأنه يرسم الحدود التى تتسع لها الدائرة دائرة البضع ، ولنا أن نأخذ بأرجح الأقوال فى البضع وهو مابين الثلاث والتسع ، فإذا ذهبنا إلى الأخذ بالرأى الأعلى ، وهو التسع ، كان هنالك فرق كبير بينه وبين الرأيين الصريحين السابقين ، وهذا الفرق يبلغ تسع عشرة سنة بينه وبين ما ذكر ابن النجار ، ويكون بينه وبين ما ذكر ابن الجوزى ثمان وعشرون سنة ، وهو فرق كبير يجعلنا نتردد كثيراً فى قبول ما ذهب إليه الملك الأفضل ، ويجعلنا نميل إلى رفضه .

ويبقى بعد ذلك رأيان أقرب إلى القبول ، وهما رأى ابن الجوزى ، ورأى ابن النجار ، ولدينا الدليل الكافى الذى يجعلنا نتردّد بين هذين التاريخين ، ونرفض الأخذ بما ذهب إليه الملك الأفضل ، ودليلنا الأول أن أبا حيان التوحيدى ذكر فى الإمتاع والمؤانسة ما يدل صراحة على أن قدامة عاش إلى ما بعد سنة عشرين وثلثمائة وهو قوله « وما رأيت أحداً تناهى فى وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر فى المنزلة الثالثة من كتابه ، قال لنا علىّ بن عيسى الوزير : عرض علىّ قدامة كتابه سنة عشرين وثلثمائة واختبرته ، فوجدته قد بالغ وأحسن ... »(١) .

والدليل الآخر : أن أبا حيان ذكر أيضاً أن قدامة كان حاضراً المناظرة التى جرت بين أبى سعيد السيرافى ، ومتى المنطقى ، فى مجلس الوزير ابن الفرات سنة ست وعشرين وثلثمائة .

ولهذا كان من الخطأ أن يشكك ياقوت فيما أورد من كلام ابن الجوزى ،

---

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى ج ٢ ص ١٤٥ .

وكان من التحامل اتهامه إياه بكثرة التخليط ، لأنه لم يستطع أن يأتى بالدليل الكافى الذى ينقض به موته فى هذه السنة ، فإن حجته فى ذلك أن آخر ماعلم من أمر قدامة حضوره مجلس ابن الفرات سنة عشرين وثلثمائة ، ومع أنه أخطأ النقل عن أبى حيان الذى يذكر ان هذه المناظرة كانت سنة ست وعشرين وثلثمائة ، فإن حياته المؤكدة سنة ست وعشرين ، أو سنة عشرين لا يمكن أن تنفى بحال من الأحوال حياته بعد هذه السنة بقليل أو كثير .

ويبقى بعد ذلك أن تاريخ وفاة قدامة : إما أن يكون فى سنة ٣٢٨ هـ كما قال ابن النجار ، أو فى سنة ٣٣٧ هـ كما ذكر ابن الجوزى ، وإذا لم يكن بد من الترجيح بين الروايتين ؛ فإننى أميل إلى الأخذ برأى ابن الجوزى لعدة أسباب أهمها :

(١) أن هذا التاريخ هو الذى حدَّده ورضيه مؤرخان مدققان هما صاحب « النجوم الزاهرة » وصاحب « البداية والنهاية » .

(٢) أن « ياقوت » ينقل عن ابن الجوزى أن هذه الوفاة كانت فى خلافة المطيع الذى بويع بالخلافة ثانى عشر جمادى الآخرة سنة ٣٣٤ هـ ولم يزل خليفة إلى أن خلع فى منتصف ذى القعدة سنة ٣٦٣ هـ [1] .

(٣) أن أحد شراح المقامات الحريرية — كما ذكر ياقوت — ذهب إلى إلى أن قدامة كان كاتباً لبنى بويه ، وهذا يضعِّف رواية ابن النجار ، ويقوى رواية ابن الجوزى ، لأن دخول معز الدولة أحمد بن بويه بغداد كان يوم ١١ من جمادى الأولى سنة ٣٣٤ هـ ، ولم يأت ياقوت بالدليل الكافى الذى يهدم هذه الرواية .

هذه بعض الأسباب التى تدعونا إلى ترجيح أن وفاة قدامة كانت سنة ٣٣٧ هـ .

---

(١) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية للشيخ محمد الخضرى . : ج ٣ ص ٣٨٠

الفصل الثانى

كتب قـــدامه

ومع أن حياة قدامة لم يتح لها من المؤرخين من يعنى بتفصيلاتها ، وسؤال العارفين عنها ، فإن منهم من بذل جهداً مشكوراً فى إحصاء الآثار التى خلفها ، وفى طليعة أولئك محمد بن إسحاق ، ومع أن الجزء الذى خصصه للتعريف بقدامة ضئيل ، فإن له أهمية كبرى ؛ ذلك بأنه أول مرجع من المراجع التى عنيت بإحصاء آثاره ، وبالتالى كانت كتابته عن قدامة وكتبه أهم مصدر استقى منه أكثر الذين كتبوا عنه ، وقد أحصى النديم لقدامة اثنى عشر كتابا :

(١) كتاب الخراج : ثمان منازل ، وأضاف إليها تاسعة .

(٢) كتاب نقد الشعر .

(٣) كتاب الرد على ابن المعتز .

(٤) كتاب صابون الفم (بالفاء) وعند محمد بن إسحاق[١] وياقوت[٢] نقلا عن الفهرست ، وفى الوافى بالوفيات[٣] نقلا عن ياقوت أن اسم الكتاب (صابون الغم) بالغين المعجمة ، وهو تصحيف ، والصواب عن كشف الظنون[٤] الذى ذكر أن هذا الكتاب فى المنطق ، وهو ما جعلنا نرجح

---

(١) الفهرست ١٨٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٧ ص ٣ .

(٣) الوافى بالوفيات ج ٢ قسم ١ ص ١٤ .

(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ١٣ .

روايته . كأن المنطق يطهر الفم ، فلا ينطق إلا صحيحاً . ولعل الذى حمل أولئك المؤلفين ، أو ناسخى كتبهم ، على هذا التحريف أنهم راعوا التناسب بين معنى اسم هذا الكتاب واسمى الكتابين التاليين

(٥) كتاب صرف الهم .

(٦) كتاب جلاء الحزن .

(٧) كتاب درياق الفكر فيما عاب به أبا تمام : هكذا فى الفهرست المطبوع بين يدينا ، وقد سبق أن لقدامة كتاباً فى « الرد على ابن المعتز » ولكن ياقوت الذى يذكر صراحة أنه نقل عن محمد بن إسحاق يذكر هذا الكتاب باسم (درياق الفكر) فقط ، ويجعل الكتاب الآخر (كتاب الرد على ابن المعتز فيما عاب به أبا تمام) وعلى هذا لا يقتصر الخلاف على التسمية ، فإن اسم الكتاب كما فى الفهرست يدل على أن قدامة قد ألفه فى نقد أبى تمام ، واسمه كما نقل ياقوت ، يدل على أن ابن المعتز هو الذى عاب أبا تمام ونقده فى مؤلف خاص ، أو فى بعض كتاباته ، فرد عليه قدامة مدافعاً عن أبى تمام ، وقد ذكره ملا كاتب جلبى باسم (ترياق الفكر) بالتاء بدل الدال ، ومعناهما واحد .

(٨) كتاب السياسة : لم نجد فى كشف الظنون كتابا لقدامة اسمه «السياسة» وإنما وجدنا كتابين اسم أولهما « كتاب السياسة فى تدبير الرياسة » وهو سبع مقالات لأرسطو ، ألفه للإسكندر ، حين التمس منه أن يكتب شيئاً يكون له دستوراً يرجع إليه عند غيبته ، وقد عربوه . واسم الآخر « كتاب سياسة المدن» لأرسطو ذكر فيه أنه نظر إحدى وسبعين مدينة كبيرة[1]

قلت : لعل أحد الكتابين من ترجمة قدامة ، واشتهرت تلك الترجمة ، فنسب الكتاب إليه .

(٩) كتاب حَشْوِ حشاء الجليس .

---

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٨١ .

(١٠) كتاب صناعة الجدل .

(١١) كتاب رسالته فى أبى على بن مقلة ، ويعرف « بالنجم الثاقب » .

(١٢) كتاب نزهة القلوب ، وزاد المسافر : وقد ذكرهما حاجى خليفة على أنهما كتابان .

وذكر ابن إسحاق النديم فى موضع آخر[١] عند التكلم على كتب أرسطاليس أن لقدامة تفسيراً لبعض المقالة الأولى من السماع الطبيعى .

على أن هذه الكتب التى أحصاها محمد بن إسحاق ليست كل مصنفات أبى الفرج ، فقد عدّ المطرزى[٢] من بين كتب قدامة كتاباً اسمه « الألفاظ » وأضاف ياقوت إلى قائمة الكتب التى نقلها عن الفهرست كتاباً آخر اسمه « زهر الربيع فى الأخبار » .

ويضيف ابن تغرى بردى كتابا رابعاً اسمه « كتاب البلدان » ، وخامساً عنوانه « صناعة الكتابة » .

وأحصى أبو حيان التوحيدى فى مقدمة كتابه « البصائر والذخائر » أسماء الكتب التى أفاد منها فى تأليفه ، ومن بين هذه الكتب كتاب لقدامة اسمه « الجوابان »[٣] .

* * *

هذه الكتب الكثيرة تدل — من غير شك — على ذهن خصب ، وثقافة واسعة ، وفضل إحاطة ، ولاسيما أن كثيرا من هذه الكتب مطبوع بطابع التجديد

---

(١) الفهرست ٣٥١ .

(٢) الإيضاح : الورقة ٤٠ .

(٣) أبو حيان التوحيدى للدكتور عبد الرزاق محيى الدين ص ١٨٩ و ٢٤٦

فى الفكرة والتأليف ، وفى بعضها سعة وشمول يدل على سعة الأفق وتنوع المعرفة ، ونحن حين نحكم بذلك فإننا نستمد هذا الحكم مما أتاح لنا الزمن من آثار قدامة ، وربما كان بعض ما لم نقف عليه رسائل صغيرة، تشبه ما يسمى بلغة عصرنا المقالات القصيرة ، التى يعبر فيها الكاتب عن رأى سريع ، أو فكرة عارضة .

على أن أكثر هذه الكتب التى طواها الزمن لم نستطع أن نعرف عنها شيئا ، اللهم إلا ما يمكن أن يستفاد من أسماء بعضها ، فقد نعرف مثلا مما أورده صاحب كشف الظنون أن موضوع كتاب «صابون القم» هو المنطق ، وهو العلم الذى يضع الشروط والقواعد الضرورية فى التفكير المؤدى إلى اليقين ، وموضوعه النظر والاستدلال لكسب المعارف ، ونحن نعلم أن فى مستطاع قدامة أن يؤلف كتابا كهذا فى مثل ذلك الموضوع، فقد ذكر أكثر المترجمين شهرته فى المنطق ، وقد سبقه إلى الترجمة فى هذا العلم عبد الله بن المقفع الذى يقال إنه ترجم كتب أرسطو، كما ترجم المدخل المعروف بإيساغوجى فى عصر أبى جعفر المنصور .

كما أن رسالة قدامة فى الرد على ابن المعتز — كما ذكر ياقوت — أو فيما عاب به أبا تمام — كما نقلنا عن المطبوع من الفهرست — نستطيع أن نفهم أنها كتاب فى النقد ، ولكننا لا نستطيع أن نتوسع فى فهم موضوعه ، أو اتجاه قدامة فيه !

وأكثر من هذين خفاء رسالته ، أو كتابه المسمى « النجم الثاقب» فى الرد على أبى على بن مقلة ، فإننا لا نعرف إن كان الرد على كتاب ألفه ابن مقلة ، أو كان على رأى أثر عنه شفاها أو كتابة ، ولا ندرى موضوع هذا الكتاب ، أو ذلك الرأى ، وبالتالى لا ندرى شيئا عن موضوع كتاب قدامة .

وكتاب « زهر الربيع » فى الأخبار والتاريخ ، وقد اعتمده المسعودى مرجعاً من المراجع التى أفاد منها فى جمع مادة كتابه «مروج الذهب» وأثنى به ، وبكتاب الخراج على قدامة، ووصفه بأنه كان حسن التأليف، بارع التصنيف، موجزا للألفاظ

مقربا للمعانى ، قال : وإذا أردت علم ذلك فانظر فى كتابه فى الأخبار المعروف بكتاب « زهر الربيع » وأشرف على كتابه المترجم بالخراج[1] .

أما سائر الكتب — عدا ما ذكرناه وما سنذكره منها بالتفصيل فلا نرى عنها شيئا قلّ أو كثر ، لأننا برغم البحث والاستقصاء لم نعثر عليها من جهة، ولأننا لم نعثر على واحد من العلماء أو الأدباء ذكر موضوعها ، أو جرى له استشهاد بشىء منها من جهة أخرى .

ولكن بين أيدينا من هذه الكتب التى ذكر الثقات أنها لقدامة ثلاثة كتب ، وسنخص إن شاء الله تعالى كل كتاب منها بكلمة عن موضوعه :

أولا — كتاب نقد الشعر :

وهو أهم مصدر يرجع إليه فى الكشف عن نظرية قدامة فى الأدب والبحث فى مقاييسه النقدية ، ولذلك أرجأنا تفصيل الحديث عنه إلى موضعه من الباب الثانى .

ثانيا — كتاب الألفاظ :

١ — لم يذكر أحد ممن ترجموا لقدامة أنّ له كتاباً اسمه (الألفاظ) إلا المطرزىّ فى شرح المقامات الحريرية ، وقد ظل هذا الكتاب محجوبا عن العيون ، حتى اهتدى إليه السيد محمد أمين الخانجى فى دار السلام عاصمة العراق فى رحلته إليها سنة ١٣٤٩ هـ فلما عاد إلى القاهرة طبعه ونشره ، وأشرف على تصحيحه وضبطه الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد ، وبرز للناس تحت عنوان (جواهر الألفاظ) . وقد نقل مصححه كلام المطرزى ، وجزم أن كتاب (الألفاظ) الذى ذكره المطرزى هو كتاب (جواهر الألفاظ) الذى

---

(١) مقدمة مروج الذهب للمسعودى ، مطبعة السعادة ١٩٤٨ .

عثر عليه ، ونحن نوافقه على ما ذهب إليه .

وإن كان الطرزى قد اقتصر فى الاسم على « الألفاظ » فلأن هذه الكلمه هى التى تدل على المقصود منه ، ولأن هذا الاسم قد اشتهر به أكثر من كتاب وضع على هذا النحو . وقد يكون الاسم الحقيق هو « الألفاظ » وأن كلة «جواهر» إنما زادها ناسخ أو قارىء أعجب بالكتاب ، فأطراه بهذه الكلمة ، فتناقلها الناسخون من بعد[1] .

يقول قدامة فى خطبة الكتاب : هذا كتاب يشتمل على ألفاظ مختلفة ، تدل على معان متفقة مؤتلفة ، وأبواب موضونة ، بحروف مسجّمة مكنونة ، متقاربة الأوزان والمبانى ، متناسبة الوجوه والمعانى ، تونق أبصار الناظرين ، وتروق بصائر المتوسمين ، وتتسع بها مذاهب الخطاب ، وينفسح معها بلاغة الكتاب ، لأن مؤلف الكلام البليغ الفصيح ، واللفظ المسجع الصحيح ، كناظم الجوهر المرصع ، ومركب العقد الموشح : يعد أكثر أصنافه ، ليسهل عليه إتقان رصفه وائتلافه[2] .

٢ — وهذا الكتاب مصدر نقدى لقدامه لأنه مقياس ذوق له ومعجم من معاجم الألفاظ والأساليب ، التى بذل المؤلف جهداً عظيما فى جمعها وإحصائها ولم شعثها ، ونظمها فى أبواب بحسب ما تدل عليه من المعانى . ولا يعنى بالبحث فى بنية الكلمة أو اشتقاقها ، ولكنه يجمع فى صعيد واحد الألفاظ والتراكيب التى تدل على معنى بعينه ، مع اختيار أجود هذه الأساليب وأبلغها مما استعملته العرب فى تعابيرها .

ويجرى المؤلف فى كتابه هذا على طراز من سبقه إلى التأليف فى هذا الموضوع كأبى يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) مؤلف كتاب (الألفاظ) ، وكعبد الرحمن بن عيسى الهمذانى المتوفى سنة ٣٢٠ هـ مؤلف

---

(١) مقدمة الناشر ص ٩ .

(٢) جواهر الألفاظ ص ٢

كتاب (الألفاظ الكتابية) . . ولكن قدامة المولع بالصناعة وائتلاف الوزن كما يبدو من هذا الكتاب لم يرقه ما صنع سابقوه ؛ لأنهم حشدوا الألفاظ تحت أبواب المعانى حشداً ، ولم يراعوا ما بين هذه الألفاظ من الاتساق والملاءمة فى الوزن والجرس ، فأشار إلى شىء مما فعل عبد الرحمن بن عيسى فى أول باب من أبواب «الألفاظ الكتابية» وهو باب إصلاح الفاسد ، ونقل قوله فى أوله : « أصلح الفاسد ، وضم النشر ، وسدّ الثلم ، وأسا الكلم » ثم يأخذ عليه أنه لم يراع وزن الألفاظ ، لأنّ وزن « أصلح الفاسد » مخالف لوزن « ضم النشر » ، وكذلك سدّ وأسا . ولو قال : « أصلح الفاسد ، وألّف الشارد ، وسدد العاند ! وأصلح مافسد ، وقوّم الأود» أو قال : «صلح فاسده ، ورجع شارده ..» لكان فى استقامة الوزن ، واتساق السجع ، عوض من تباين اللفظ ، وتنافى المعنى والسجع.

ووعد بأنه سيذكر فى كتابه مايختار، ويستحسن من الخطاب، وقصد البلاغة بالمعنى ، وأردف ذلك بالوجوه التى يزدان بها الكلام ، وهى فى نظره أحسن البلاغة وهى : الترصيع ، والسجع ، واتساق البناء ، واعتدال الوزن ، واشتقاق لفظ من لفظ ، وعكس ما نظم من بناء ، وتلخيص العبارة بألفاظ مستعارة ، وإيراد الأقسام موفورة بالتمام ، وتصحيح المقابلة بمعان متعادلة ، وصحة التقسيم باتفاق النظوم ، وتلخيص الأوصاف بنفى الخلاف ، والمبالغة فى الرصف بتكرير الوصف ، وتكافؤ المعانى فى المقابلة ، والتوازى ، وإرداف اللواحق ، وتمثيل المعانى .

٣ — وبعد أن تكلم فى هذه الوجوه ، ومثل لها بأمثلة مشروحة ، انتقل إلى موضوع كتابه ، فنظمه فى اثنين وسبعين وثلثمائة باب ، بعضها متداخل فى بعض ، وبعضها فيه تكرار .

وفى هذا ما يدل على أنه لم يؤلفه مرة واحدة ، وإنما كتبه فى فترات ، فإذا اهتدى إلى ألفاظ أو تراكيب فات موضع بابها ، أثبتها فى آخر كتابه ، وهكذا .

ونستطيع بعد هذا أن نجزم أن قدامة ألف كتاب «الألفاظ» بعد نضج مواهبه واستواء ملكاته ، وتمكنه من اللغة تمكناً منقطع النظير ، ولا يطعن فى ذلك أنه مسبوق بالتأليف فى هذا الفن ، فإن كتابه يفضل غيره فضلا ظاهراً ، وفيه دلالة التبحر فى اللغة ، والإحاطة بألفاظ القرآن وأساليبه فى التعبير ، والاستشهاد بالمحكم من آيه فى كثير من المواضع ، كما أن للشعر العربى حظاً كبيراً فى الاستشهاد والاحتجاج ، واستشهاده به فى غاية القوة ، وشواهده من الشعر الرصين ، والجزل المتين .

ونحن نرى أن كتابه الأول « نقد الشعر » كان ينقصه مثل هذا الاستشهاد . وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن نقد الشعر كان أول تآليفه ، ولم يفت قدامة أن يستشهد بالأمثال العربية فى أواخر بعض الأبواب ، وكل هذا يدل أصدق دلالة على أن كتاب الألفاظ كتب فى أوان نضجه ، وسمو ذوقه ، وعلمه الواسع الفياض.

ثالثا — كتاب الخراج وصناعة الكتابة :

١ — لم يسلم هذا الكتاب أيضا من كتب قدامة من أسباب التشكيك ولا يزال الباحث فى نسبته إليه متردداً ، ولن يزول هذا التردد بغير كثير من الجهد والعناء . مع أن هذا الكتاب كان من جملة الأسباب التى أدت إلى شهرة قدامة وذيوع صيته بين الباحثين والكتاب .

إن أول شك يعترض الباحث هو فى اسم الكتاب ، أهو « الخراج » فقط ؟ أم كتاب « صناعة الكتابة » فقط ؟ أم إن اسمه كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » معا ؟

ويتفرع عن هذا الشك شك آخر : وهو هل كتاب « الخراج » كتاب آخر غير كتاب «صناعة الكتابة» ؟ فيكون لقدامة كتابان: اسم أحدهما « الخراج» واسم الآخر « صناعة الكتابة » .

٢ - ولا نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة ، ولا نستطيع مزايلة هـــذا

الشك إلى اليقين ، قبل أن ننظر فى أقوال السّابقين من المؤرخين عن أحد الكتابين أو كليهما .

وهؤلاء السّابقون ليسوا على رأى واحد فى اسم الكتاب ، بل هم أربع طوائف :

(١) فطائفة قد ذكرت الكتاب باسم « الخراج » وحده ، ولم يذكروا إلى جوار هذا الاسم اسما آخر ، ومن هؤلاء النديم ، الذى يروى أن لقدامة كتاب « الخراج » وأنه ثمان منازل ، أضاف إليها تاسعة [١] .

وعن النديم يأخذ ياقوت فيقول : وله من الكتب كتاب « الخراج » تسع منازل ، كان ثمانية منازل فأضاف إليها تاسعاً [٢] ويقول فى الصفحة التالية : وله كتاب فى « الخراج » رتبه مراتب ، وأتى فيه بكل مايحتاج الكاتب إليه ، وهو من الكتب الحسان [٣] .

وينقل الصفدى عن ياقوت ، فيقول : له من التصانيف كتاب « الخراج » وكان ثمانية منازل ، فأضاف إليها تاسعاً [٤] .

(٢) وطائفة أخرى ذكرت الكتاب باسم « صناعة الكتابة » ومن هذه الطائفة المطرّزى الذى يقول فى شأنه : كتاب صناعة الكتابة ، ظفرت به ، وعثرت فيه على ضوال منشودة ، وهو كتاب يشتمل على سبع منازل ، وكل منزلة منها تحتوى على أبواب مختلفة ، ضمنها خصائص الكتاب والبلغاء ، فمن طالعه عرف غزارة فضله ، وتبحره فى العلم [٥] .

(٣) أما ابن تغرى بردى فيقول عن قدامة إنه « صاحب المصنفات مثل كتاب

---

(١) الفهرست ١٨٨ .
(٢) معجم الأدباء جـ ١٧ ص ١٣ .
(٣) المصدر السابق : ص ٢٤ .
(٤) الوافى بالوفيات جـ ٧ قسم ١ ص ١٤ .
(٥) الإيضاح : الورقة ٤٠ ب

البلدان » و « الخراج » و « صناعة الكتابة » وغيرها [١] . وهو ينفرد بهذا القول ، ولا نجد من يشايعه فيما ذهب إليه .

(٤) أما الطائفة الرابعة فأقدمها أبو الفرج ابن الجوزى ، وهو الذى يقول عن قدامة : له كتاب حسن فى « الخراج وصناعة الكتابة [٢] » .

ويليه أبو الفداء فيذكر أن لقدامة مصنفاً فى « الخراج وصناعة الكتابة ، وبه يقتدى علماء هذا الشأن [٣]

ويليه العينى وعبارته : له كتاب حسن فى «الخراج وصناعة الكتابة[٤]

* * *

تلك هى الأقوال الأربعة ، والذى نذهب إليه مطمئنين كل الاطمئنان أن اسم الكتاب هو « الخراج وصناعة الكتابة » ، وأنه كتاب واحد لاغير ، ودليلنا على ذلك أن الذين ذكروه باسم «الخراج» ، ذكروا أن قدامة قسمه منازل ، كانت ثمانياً ، وأضاف إليها تاسعة ، وكذلك المطرزى حين ذكره باسم « صناعة الكتابة» ذكر أنه يشتمل على سبع منازل .

فقد اشترك الفريقان فى طريقة تنظيم الكتاب ، وإن اختلفا فى عدد المنازل ، ولكن هذا الخلاف ليس جوهرياً ، فمن المحتمل ألا يكون المطرزى قد اطلع من هذا الكتاب إلا على المنازل السبع التى ذكرها ، وعز عليه أن يطلع على غيرها .

ودليل آخر يدل على أن كتاب«الخراج» هو كتاب « صناعة الكتابة » ، ذلك أن ياقوتاً قال فى نعت كتاب « الخراج » إن قدامة قد أتى فيه بكل مايحتاج الكاتب إليه ، وهو من الكتب الحسان . وهذا النعت يكاد يطابق ما نعته به المطرزى فى قوله : وكل منزلة منها تحتوى على أبواب مختلفة ضمنها خصائص الكتاب والبلغاء . .

---

(١) النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٢٩٨ .

(٢) المنتظم : الجزء ٦ المجلد ٢ ص ٢٨٠ .

(٣) البداية والنهاية جـ ١١ ص ٢٢٠ .

(٤) عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان : القسم ١ جـ ١٦ الورقة ٥٨ ، والذى فى الأصل « وصياغة الكتابة » .

ونعتقد أن الذين ذكروا الكتاب باسم « الخراج » كانوا يميلون إلى الاختصار وكذلك الذين ذكروه باسم « صناعة الكتابة » .

أما ابن تغرى بردى فإنه كان واهماً حين عدَّ كتاب « صناعة الكتابة » غير كتاب « الخراج » ، وأنا لا أستبعد أنه قد ذكر الكتاب باسم «البلدان والخراج وصناعة الكتابة » فيكون قد زاد على تسمية السابقين كلمة : « البلدان » وتلك إضافة محتملة ، وليس فيها شيء من الغرابة ، لأن قدامة عالج في هذا الكتاب كثيراً عن جغرافية الأرض ، والمعمور منها والمغمور ، والأقاليم السبعة ومسالكها في إسهاب وتفصيل . . وأرى أن الناسخين هم الذين خلطوا هذا الخلط ، فقد ذكر ابن تغرى بردى كلمة « كتاب » مرة واحدة ، ولو كان هنالك تعدد لكررها ، كما عهدنا عن السابقين ، وأن الكلمة كانت « وغيره » فظن هؤلاء الناسخون بجهلهم خطأها ، فأصلحوها كما رأينا ، وجاء الذين طبعوا الكتاب وجعلوا أنفسهم مجدّدين ، فزادوا الطين بلّة ، ووضعوا كل كلمة من كلمات العنوان بين قوسين ، وبذلك تمّ تسجيل هذا الخطأ ، الذى دعا إليه الجهل وعدم التثبت .

ذلك ما نستطيع استخلاصه وتحقيقه من النصوص المأثورة عن المؤرخين .

ومن الناحية المادية توجد مخطوطة من هذا الكتاب بمكتبة كوبريلى بالآستانة « وقد استنسخ شارل شيفر المجلد الباقى من كتاب قدامة ، وهذه النسخة مخطوطة الآن بدار الكتب الوطنية بباريس ، وقد استخرج « دى غويه » نبذاً منها ، وطبعها تحت عنوان « كتاب الخراج » وهذه النبذهى الأبواب الثانى ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والحادى عشر من المنزلة الخامسة ، والبابان السادس ، والسابع من المنزلة السادسة ، واسم هذا الكتاب فى هاتين النسختين (الأصلية والمنقولة) « الخراج وصناعة الكتابة » [1]

---

(١) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق المجلد ٢٤ الجزء ١ ص ٧٦ .

أما فى مصر فالموجود من هذا الكتاب نسخة واحدة بالتصوير الشمسى عن الأصل المحفوظ بمكتبة كوبريلى بالآستانة ، وهذه المصورة مهداة إلى دار الكتب المصرية من الأمير عمر طوسون بتاريخ ٣/٧/١٩٣٠ وهى محفوظة بالدار برقم ١٩٧١ (فقه حنفى) وقد كتب على ظاهرها ما نصه [كتاب صنعة الكتابة لأبى الفرج قدامة بن جعفر البغدادى المتوفى سنة ٣٣٧]

ويقع الكتاب فى ٥٠٦ من الصفحات ، كل اثنتين منها برقم واحد ، وقد وضعت هذه الصفحات فى خمسة مجلدات ، يشتمل المجلد الأول منها على المنزلة الخامسة فى ١٠٦ من الصفحات . وقد خصص هذا الجزء ، أو هذه المنزلة ، لإحصاء الدواوين وأعمالها ، وما يلزم لكتابها من فنون المعرفة .

وسيجد القارىء أوهام النساخ فى أول صفحة من تلك المنزلة ، فقد كتب فى صدرها « هذا كتاب الخراج لابن جوزى » والمقصود بهذه النسبة طبعاً هو المؤرخ المعروف أبو الفرج ابن الجوزى . أرأيت إلى الوهم كيف سرى إلى هؤلاء النساخ ، فوقعوا فى الضلال ، وأوقعوا الناس فيه بجهلهم ؟ وليس هناك من علة تلتمس لهم : أو عذر يعتذرون به سوى أنهم قرءوا أول ماقرءوا (قال أبو الفرج) وهم لا يعرفون أباالفرج إلا ابن الجوزى ؟ فزعموا قدامة إياه ، وما أقبحه من زعم ! وما أشنعه من اجتهاد ! .

وتحت هذه العبارة الخاطئة التى توقع من يجترىء بالنظرة العاجلة فى ظلمات الضلال ، قال أبو الفرج : « من كان حافظا لما قدمنا ذكره من ترتيب المنازل علم أنا وعدنا بأن نذكر من سائر الدواوين بعد كلامنا فى أمر ديوان الخراج والضياع ، وإنا إذ قد فرغنا من الكلام فى أمر هذين الديوانين وجميع الأعمال فيهما ، وذلك كله بيّن فى الدواوين وسائر أعمالها ، إلا خواص تخص كل ديوان ، يحتاج إلى علمها، والوقوف عليها ، لئلا يكون الداخل

غريبا مما يمر به من هذه الخواص ، وإن كان تدرّبه فى أعمال الديوانين اللذين ذكرناهما قد يذلل له العمل فى غيرهما . .

ثم يأخذ فى ذكر دواوين الدولة على الترتيب الآتى :

الباب الأول : فى ذكر ديوان الجيش .

الباب الثانى : فى ذكر ديوان النفقات ، وقد حفظ فيه أسماء المجالس الذى ينتظمها ، وهى : مجلس الجارى ، مجلس الإنزال ، مجلس الكراع ، مجلس البناء والمرمة ، مجلس بيت المال ، مجلس الحوادث . .

الباب الثالث : فى ديوان بيت المال .

الباب الرابع : مضبوطا فى ديوان الرسائل : وفيه نماذج العهود والولايات .

الباب الخامس : فى ديوان التوقيع والدار .

الباب السادس : فى ديوان الخاتم .

الباب السابع : فى ديوان الفض[1] .

الباب الثامن : فى النقود ، والعيار ، والأوزان ، وديوان دار الصرف .

الباب التاسع : فى ديوان المظالم .

الباب العاشر : فى كتابة الشرطة والأحداث .

الباب الحادى عشر[2] : فى ديوان البريد والسكك[3] والطرق إلى نواحى المشرق والمغرب

---

(١) فى الأصل (ديوان القبض) وهو تحريف ، والصواب ما أثبتناه لأنه الديوان الذى يتولى فض الكتب والرسائل .

(٢) فى الأصل (الحادى والعشرون) .

(٣) فى الأصل (السكد) ولم نقف له على معنى ، ولعل الصواب ما ذكرناه .

وفى نهاية تلك المنزلة مانصه : تمت المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، والحمد لله رب العالمين [١] .

أما المجلد الثانى فإنه يشتمل على المنزلة السادسة من منازل الكتاب ، وهى تشتمل على دراسات جغرافية للأرض ، ووصف سطحها ، فى سبعة أبواب على النحو الآتى :

الباب الأول : فى أن أكثر أمر الأرض من الهيئة والقدر والمساحة والوضع والعمارة فإنما أخذ من الصناعة النجومية ، وكيف ذلك ؟

الباب الثانى : فى قسمة المعمور من الأرض .

الباب الثالث : فى وضع البحار من الأرض المعمورة ، ومسافتها ، والجزائر منها .

الباب الرابع : فى الجبال التى فى المعمور منها ، وأعدادها ، وإقرار المشهور منها .

الباب الخامس : فى الأنهار ، والعيون ، والبطائح التى فى المعمور ، وأعدادها وأوضاعها ، ومقاديرها العظام منها .

الباب السادس : فى مملكة الإسلام ، وأعمالها ، وارتفاعها .

الباب السابع : فى ذكر ثغور الإسلام ، والأمم والأجيال المطيفة بها .

وفى نهاية هذه المنزلة : تمت المنزلة السادسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة والحمد لله [٢] .

أما المنزلة السابعة : فقد خُصِّصَ لها مجلدان ، عدد صفحاتهما ٣٥٦ صفحة وقد جعلت هذه المنزلة لإحصاء الخراج ، وبيان وجوهه فى تسعة عشر بابا :

---

(١) المجلد الأول من كتاب الخراج وصناعة الكتابة : الورقة ١٠٦ .

(٢) المجلد الثانى من كتاب الخراج وصناعة الكتاب : الورقة ١٧٤ .

الباب الأول : فى مجموع وجوه الأموال .
الباب الثانى : فى الفىء ، وهو أرض العنوة .
الباب الثالث : فى أرض الصلح .
الباب الرابع : فى أرض العشر .
الباب الخامس : فى إحياء الأرض ، واحتجازها .
الباب السادس : فى القطائع ، والصفايا .
الباب السابع : فى المقاسمة ، والوضائع .
الباب الثامن : فى جزية رءوس أهل الذمة .
الباب التاسع : فى صدقات الإبل والبقر والغنم .
الباب العاشر : فى أخماس الغنائم .
الباب الحادى عشر : فى المعادن والركاز والمال المدفون .
الباب الثانى عشر : فيما يخرج من البحر .
الباب الثالث عشر : فيما يؤخذ من التجار إذا مروا على العاشر .
الباب الرابع عشر : فى اللقطة والضالة .
الباب الخامس عشر : فى مواريث من لا وارث له .
الباب السادس عشر : فى الشرب .
الباب السابع عشر : فى الحريم .
الباب الثامن عشر : فى إخراج مال الصدقة .
الباب التاسع عشر : فى فنون النواحى والأمصار .

أما المجلد الخامس فعدد صفحاته ٧٦ صفحة ، وقد جعله قدامة للمنزلة الثامنة . وهى من أنفس المنازل ، لأنها دراسة علمية ، تعالج كثيراً من شئون المجتمع الإنسانى ، وأسباب قوته ، وعوامل انحطاطه وتدهوره ، وتشرح نظم الحكم فى البلاد ،

وماينبغى للحكام ، ومايجب عليهم ، وتنتظم تلك المنزلة اثنى عشر بابا على النحو الآتى:

الباب الأول : فى صفة هذه المنزلة .

الباب الثانى : فى السبب الذى احتاج له الناس إلى التغذى .

الباب الثالث : فى السبب الذى احتاج له الناس إلى اللباس والكسوة .

الباب الرابع : فى السبب الذى احتاج له الناس إلى التناسل من أجله .

الباب الخامس : فى السبب الذى احتاج له الناس إلى المدن ، والاجتماع فيها .

الباب السادس : فى حاجة الناس إلى الذهب والفضة ، والتعامل بهما ، وما يجرى مجراهما .

الباب السابع : فى السبب الداعى إلى إقامة ملك وإمام للناس يجمعهم

الباب الثامن : فى أن النظر فى علم السياسة واجب على الملوك والأئمة

الباب التاسع : فى أخلاق الملك ، وما يجب أن يكون عليه منها فى ذات نفسه .

الباب العاشر : فى الخلال التى ينبغى أن تكون مع خدام الملك والقرباء منهم .

الباب الحادى عشر : فى أسباب بين الملك والناس إذا تحفظ منها زادت محاسنه .

الباب الثانى عشر : فى استيزار الوزراء ، ومايحتاج إليه الملك منهم ، ومايلزم الملك لهم .

وفى آخر المنزلة الثامنة ، أو فى آخر الكتاب . أو الموجود منه ، عبارة الناسخ ، التى لم يحدد فيها تاريخ نسخه الكتاب ، ونص تلك العبارة :

[قد تم كتاب الخراج فى غرة شهر ربيع الأول ، فى دار العلية الإسلامبولية فى يد أقل الخليقة ، بل لا شىء فى الحقيقة ، عبد الله بن مرزا محمد الخولى ، حسبنا الله ، ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير] .

* * *

ونستخلص من كل هذا الذى سلف أموراً عدة :

(١) أن كتاب « الخراج » هو « صنعة الكتابة » فقد ورد الاسمان منفردين فى صدر المنزلة الخامسة « الخراج » وفى صدر المنزلة السادسة « الخراج » وفى صدر المنزلة الثامنة « الخراج » . وفى نهايتها ، كما فى عنوان الكتاب « صناعة الكتابة » .

وورد الاسمان مقترنين فى نهاية المنزلة الخامسة ، وفى نهاية المنزلة السادسة وفى صدر المنزلة السابعة ونهايتها .

(٢) أن الكتاب من تأليف قدامة بن جعفر لاشك ، والدليل على ذلك غير ما ذكر من أقوال المؤرخين ، تلك العبارة التقليدية التى يكتبها المؤلفون فى افتتاح كتبهم ، أو عند ما يستأنفون القول ، وهى « قال قدامة » أو « قال أبو الفرج » وعلى هذا فلا عبرة بما ذكره بعض القائلين من أن الكتاب لوالده جعفر ، وهو الذى يفهم من عبارة الخطيب البغدادى عند ترجمته أباه ، فلم يرد فى موضع من الكتاب ، مثل عبارة (قال جعفر) أو (قال أبو القاسم) وهى كنيته التى عرفه بها المؤرخون .

وكذلك لا عبرة مطلقا بالقول بأن الكتاب لابن الجوزى ، كما زعم الناسخ ، وقد فندنا قوله ، ورددناه إلى جهالته ، وإلى شبهته فى اتحاد كنيتى ابن الجوزى وقدامة ، مع أن اسم قدامة قد ذكر صريحاً بكثرة فى ثنايا الكتاب وخطه ذلك الناسخ بيده .

(٣) أن المنازل الأربع الأولى مفقودة بشهادة الموجود فى دار الكتب ، وبالكلام الذى نقلناه سابقا عن « الدكتور على حسن عبد القادر » فى مجلة المجمع العلمى العربى وقد سلفت ، ولم يذكر واحد من المعاصرين — فيما نعلم — شيئاً عن هذه المنازل .

* * *

وقد يكون فى الإمكان معرفة ما اشتملت عليه بعض تلك المنازل المفقودة ،

مما ذكر قدامة نفسه فى المصورة الشمسية التى بين أيدينا ، فقد قال فى المنزلة الخامسة عند التكلم على ديوان الرسائل : قد ذكرنا فى المنزلة الثالثة من أمر البلاغة ، ووجه تعلمها ، وتعريف الوجوه المحمودة فيها ، والوجوه المذمومة منهـا ، ما إذا أوعى كان الكاتب واقفا به على ما يحتاج إليه[1]

ووصف أبو حيان التوحيـدى فى الإمتاع والمؤانسة ما وفق إليه قدامة فى هـذه المنزلة فى قوله : ما رأيت أحداً تناهى فى وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر فى المنزلة الثالثة من كتابه .

وينقل أبوحيان بعد ذلك عبارة الوزير على بن عيسى : عرض علىّ قدامة كتابه سنة عشرين وثلثمائة ، واختبرته ، فوجدته قد بالغ وأحسن ، وتفرد فى وصف فنون البلاغة فى المنزلة الثالثة ، بما لم يشركه فيـه أحد من طريق اللفظ والمعنى ، مما يدل على المختار المجتبى ، والمعيب المجتنب ، وقد شاكه فيه الخليل ابن أحمد فى وضع العروض .

وبعد أن يأخذ عليـه علىّ بن عيسى هجنة اللفظ ، وركاكة البلاغة يشهد أنه : لولا أن الأمر على ما ذكر ، لكان ذلك الطريق الذى سلكه ، والكنز الذى هجم عليه ، والنمط الذى ظفر به قد برز فى أحسن معرض ، وتحلى بألطف كلام ، وماس فى أطول ذيل ، وسفر عن أحسن وجه ، وطلع من أقرب نفق ، وحلق فى أبعد أفق [2] .

والذى يستفاد من عبارة قدامة وأبى حيان ، وما قال على بن عيسى : أن هذه المنزلة الثالثة خصصها المؤلف لدراسة البلاغة ، وذكر تعريفاتهـا ، والوسائل التى تدرك بها ، من مراعاة ركنى الكلام : اللفظ والمعنى ، وكان تخصيصه بذلك القول فى النثر والكتابة بوجه أخصّ ، وهو الغرض الذى من أجله ألف الكتاب .

---

(١) الورقة ١٠ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة جـ ٢ ص ١٤٥ و١٤٦ .

وقد سبق للمؤلف نفسه أن ألف للشعراء ونقد الشعر ، فأراء أن يتم مابدأ وأن يشرع للكتّاب ، كما شرع للشعراء ، بل إن الكتّاب أولى بالتأليف إذ هم بنو جلدته ، ومحترفو صناعته ! ولعل قدامة فى هذه المنزلة قد اقتفى أثر شيخ الكتاب عبد الحميد بن يحيى فى رسالته التى وجهها إليهم .

وقد يكون من المستطاع أيضاً أن نهتدى إلى موضوع المنزلة الرابعة ، وأن نرجح أنه عالج فيها مجلس الإنشاء ، أو ديوان الإنشاء ، بشرح وإفاضة ، وأنه رسم فيها لكتاب هذا الديوان أصولا لصناعتهم ، ووضع لهم نماذج يحتذونها من الكتب التى تتصل بشئون الخراج على الوجه الذى نجده مكتوباً فى ديوان الرسائل مما هو مسطّر فى المنزلة الخامسة التى ورد فيها مثال نسخة عهد لقاض بولاية الحكم ، وعهد لرجل من بنى هاشم بتقليد الصلاة ، ونسخة عهد بولاية المعونة والحرب ، ونسخة عهد بولاية ثغر البحر ، ونسخة عهد بولاية البريد .

ونستطيع أن نقف على ما يشبه هذا الذى ذكرنا من عبارة قدامة : بيدنا فى المنزلة الرابعة عند ذكر مجلس الإنشاء وجوها من المكاتبات فى الأمور الخراجية ، ينتفع بها ، ويكون فيها تبصير لمن يروم المكاتبة فى معناها [1] .

أما المنزلتان الأولى والثانية فليس بين أيدينا أى دليل على ما عالج فيهما ، وإن كنا نظن أنه ذكر فيهما فن الكتابة ومنزلتها بين فنون الأدب ، وذكر فيهما بعض النابهين من الكتاب فى دواوين الدولة ، منذ أنشئت تلك الدواوين . وإذا صح هذا الظن فيما يتصل بالمنزلتين الأولى والثانية ، كان ترتيب المنازل وموضوعاتها كما يأتى :

(ا) فى المنزلتين الأوليين : ذكر الكتابة ومنازلها ، والكتاب ومنازلهم .

(ب) فى المنزلة الثالثة : ذكر البلاغة ، والوجوه التى تكتمل بها ، وما يجب

---

(١) الورقة ١١ من المنزلة الخامسة .

على الكتاب أن يأخذوا أنفسهم به من رعاية اللفظ والمعنى ، حتى يمكن أن يعدوا فى البلغاء من الكتّاب .

(ح) فى المنزلة الرابعة القول فى ديوان الإنشاء ، وعرض نماذج من المكاتبات فى الأمور الخراجية ، ينسج على منوالها من يوكل إليهم أمر هذا الديوان .

(ى) فى المنزلة الخامسة أنواع الدواوين التى بها تدار أمور الدولة ، وأعمال كل ديوان من هذه الدواوين .

(هـ) فى المنزلة السادسة الأقاليم السبعة ودراسات فى الجغرافية الطبيعية .

(و) وتعالج المنزلة السابعة موارد الدولة ، ووجوه تحصيلها ، والمقادير التى تجبى من كل وجه من هذه الوجوه .

(ز) وفى المنزلة الثامنة دراسة للحياة الإنسانية والمجتمع الإنسانى ، وأسباب قوة الحكم وسداده ، وما ينبغى للحكام ، وما يجب عليهم ، وعلى المقربين إليهم من الوزراء ، ورجال الحاشية .

(ح) ونلاحظ أيضاً أن المنزلة التاسعة التى أضافها قدامه إلى المنازل الثمان فيما ذكر محمد بن إسحاق ، وما أخذ عنه ياقوت ، وما نقل الصفدى ، لا وجود لها ، ولعلها فقدت كما فقدت المنازل الأربع الأولى ، وربما كان هنالك وهم فى عدّ هذه المنازل ، فقد يكون السّابقون قد حسبوا المنزلة السابقة (وتقع فى مجلدين) منزلتين ، وعلى هذا الاعتبار تكون المنزلة الثامنة مما بين أيدينا هى المنزلة التاسعة فى نظر أولئك السّابقين .

وقد رجح « دى غويه » فى مقدمته الفرنسية لكتاب « الخراج وصناعة الكتابة » أن قدامة ألف كتابه هذا بعد سنة ٣١٦ هـ بقليل ، وذلك أن قدامة تحدث فى أثناء كتابه عن « مليح الأرمنى » على أنه معاصر له ، ويشير أيضاً إلى إغارة « أسفار الديلمى » على قزوين فى سنة ٣١٦ هـ وإلى الشنائع التى جرت على يد « مرداويج »

وأتباعه فى السنين التالية لحوادث قريبة الوقوع[1] ، ونحن نعلم مما كتب أبو حيان فى الإمتاع والمؤانسة أن قدامة عرض كتابه هذا فى سنة ٣٢٠ على علىّ بن عيسى الوزير ، وعلى هذا يكون تأليف كتاب « الخراج وصناعة الكتابة » قد تم بعد سنة ٣١٦ هـ وقبل سنة ٣٢٠ هـ ، أى فى الوقت الذى تم فيه نضج قدامة ، واستواء ملكاته كما قدمنا .

نقد النثر :

هذا ويقتضينا البحث ما دمنا بصدد التكلم عن آثار قدامة أن نعرج على كتاب جديد ظهر فى مصر سنة ١٩٣٢ م تحت عنوان « نقد النثر » وكتب على ظاهره أنه لأبى الفرج قدامة بن جعفر البغدادى ، بتحقيق وشرح الدكتور طه حسين والأستاذ عبد الحميد العبادى ، وإنما نذكر هذا الكتاب هنا لننفيه عن قدامة بن جعفر ، لا لنثبته له .

وقد قوبل هذا الكتاب فى مصر والعالم العربى بعناية بالغة ، واهتمام ظاهر وأقبل عليه العلماء والأدباء بالدرس ، وعملوا على الإفادة منه ، واتخذه كثير من الباحثين والمؤلفين مصدراً من المصادر التى استقوا منها دراستهم ، واعتمدوا عليه فى تأليفهم وبحوثهم ، ككل الكتب التى يغتنمون منها فوائد توفر عليهم بعض ما يجدون من العناء الذى يجدونه فى استخلاص القواعد والرسوم بجهودهم الشخصية ، إذا وجدوا فى هذه الآثار القديمة بعض الأسس التى يستطيعون أن يشيدوا عليها ما يريدون من البناء .

* * *

وكان من مظاهر العناية بالكتاب ومؤلفه إلى جانب هذا أن طبع

---

(١) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق المجلد ٢٤ جـ ١ ص ٧٧ .

طبعتين جيدتين فى دارين من أكبر دور الطباعة والنشر فى البلاد العربية[١] ثم إن الرغبة فى الإفادة من الكتاب ، وماتضمن من علم وفكر ودراسة ، لم تقف عند الرغبه الفردية ، بل تجاوزتها إلى الرغبة فى الإفادة العامة لطلاب الدراسات الأدبية ، واتخذت مظهراً رسمياً حين قررت وزارة المعارف المصرية تدريس « نقد النثر » لطلاب السنة التوجيهية من المدارس الثانوية ، ليكون أساساً من أسس درس الأدب لهؤلاء الطلاب ، قبل أن يلجوا أبواب الدراسة الجامعية فأقبل على درس الكتاب وتفهمه أساتذة الأدب فى تلك المدارس وطلبتها .

وكانت أهم الأسباب فى تلك العناية التى اتخذت هذه المظاهر عدة أمور :

أولها : أن الكتاب منسوب لعلم من أعلام النقد الأدبى فى العصر العباسى له قدمه الراسخة فى هذا الفن ، فقد عرف هذا العصر قدامة حين طبع اهم كتبه « نقد الشعر » قبل ذلك بزمن غير وجيز ، فأراد هؤلاء الذين انتفعوا بالكتاب الأول أن ينتفعوا بكتابه الثانى الذى ينقد النثر .

ثانيها : أن « نقد النثر » برز فى عالم الوجود فى فترة من الفترات التى استوت فيها الدراسات الشعرية ونضجت ، واستنزف قرض الشعر ونقده جهوداً كثيرة من الشعراء والنقاد ، الذين عكفوا قبل صدور الكتاب على إخراج دواوين السابقين من الشعراء ، ونظروا فيها نظرة فحص وإمعان ، ودرسوا الشعر وتطوره ، واتجاهات الشعراء ، ونزعاتهم الفردية ، وخصائص شعرهم التى تميزه من شعر غيرهم ، والعوامل المؤثرة فى هذا الشعر من الحياة الخاصة والبيئة والحركات السياسية والاجتماعية ، وشغل هذا النشاط الناس والصحف زمناً طويلا ، وكانت هنالك معارك للنقد بين الشعراء والنقاد من المعاصرين ، فكتبت المقالات وألفت

---

(١) ظهرت الطبعة الأولى (فى مطبعه دار الكتب المصرية) سنة ١٩٣٢ م وظهرت الطبعة الثانية (فى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) سنة ١٩٣٧ م :

الكتب فى نقد السابقين والمعاصرين . وفى هذه المرحلة من مراحل نضج التاريخ الأدبى ، ابتدأ النثر يحتل منزلته بين فنون الأدب ، وعظم شأن الكتابة بما عالجت من موضوعات تمس حياة الناس ، وتصف مجتمعاتهم ، وتجارى نهضه الأذهان ، وما زخرت به البيئة من ألوان التفكير ، فأراد النقد أن يجارى حركة التوثب بين الكاتبين ، وأخذ النقاد يتلمسون السبيل إلى نقد النثر أو نقد الكتابة أهم ألوانه فى أيامهم ، وفى هذه الفترة ظهر الأثر المرجو الذى يحمل اسمه ما أحسوا بالحاجة إليه وهو « نقد النثر » .

ثالثها : أن الكتاب نسب تقديمه وتحقيقه وتعليق حواشيه إلى رجلين نابهين بين رجال الأدب ودرسه ونقده ، والتاريخ وفهمه وتحقيقه ، وهما الدكتور طه حسين ، والأستاذ عبد الحميد العبادى ، ويكفى أن يوضع على أثر من الآثار اسم هذين الرجلين أو أحدهما ، ليحتل منزلته بين الآثار الأدبية والعلمية ويتلقفه الناس ، ويسرعوا إلى فحصه ودرسه ، والإفادة من مشتملاته ومحتوياته ، واهتمامهما بخدمة ذلك الكتاب أكبر دليل على أنه جدير بالعناية والاهتمام .

تلك فيما نرى أهم الأسباب التى أدت إلى نفاق « نقد النثر » وإقبال الناس عليه ، ورجوعهم إليه .

* * *

ولكن الذى يطلع على هذا الكتاب ، ويتعمق فى دراسته ، ويوازن ما كتب على ظاهره بما كتب فى مقدمته يرى عجباً ، فالدكتور طه حسين وهو أحد الشريكين فى تحمل أمانة الكتاب وتحمل عبء تقديمه إلى الجمهور حاملا اسم قدامة ، والذى ذكر اسمه على ظاهر الكتاب على أنه أحد المحققين له ، شريك فى تعليق حواشيه ، يذكر فى مقدمته : إن هذه الرسالة (نقد النثر)

تنسب إلى قدامة بن جعفر . . . ولكن المطلع عليها يرى أنها لا يمكن أن تكون له ، بل هي في الغالب لكاتب شيعي ظاهر التشيع ، قد صنف كتبا عدّة في الفقه وعلوم الدين ، يشير إليها ، ويحيل عليها في شيء من الطمأنينة والارتياح ، ويرى بروكلمان أن واضع هذه الرسالة تلميذ لقدامة اسمه أبو عبد الله محمد بن أيوب ، على أن هذه مسألة سيحققها زميلي العبادي في غير هذا الموضع ، أما نحن فنقتصر في هذا المقام على تحليل الرسالة تحليلا موجزاً [1] . . .

وفي هذه الكلمات الصريحة كان الدكتور طه حسين قد وفى لأمانة العلم ، وأخلى نفسه من تلك المسئولية الجسيمة ، التي لا يمكن أن يتحملها مثل طه حسين إلا إذا اطمأن عقله وعلمه إليها .

وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الدكتور طه حسين شريكا في هذا العمل إلا في هذه الدائرة المحدودة ، دائرة تحليل هذه الرساله تحليلا موجزاً في تلك المقدمة التي عنونها (تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر) ، وحقيقة هذا التمهيد أنه بحث كتبه بالفرنسية ، وقدمه إلى مؤتمر المستشرقين ، ثم تولى الأستاذ العبادي بنفسه نقل هذا البحث إلى العربية ، ونشره مقدمة لهذا الكتاب .

ويتلخص جهد الأستاذ العبادي في اربعة أعمال :

(١) إثبات أن اسم الكتاب هو « نقد النثر » أو « كتاب البيان » .

(٢) إثبات أن مؤلف الكتاب هو أبو الفرج قدامة بن جعفر .

(٣) التعريف بقدامة ، في باب سماه « تحقيق في حياة قدامة » .

(٤) التعليق على الكتاب بالشروح والحواشي .

---

(١) طه حسين : تمهيد في البيان العربي — مقدمة (نقد النثر) ص ١٩ .

وكان اعتماد الأستاذ العبّادى محقق الكتاب على نسخة محفوظة بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٢٤٣ من فهرس درنبورغ ، وبنى عليها ما أراد أن يستخلصه فى الأمرين الأولين ، مستدلا بعدة أمور :

(١) العبارة التى كتبت على ظاهر هذه المخطوطة ونصها : [كتاب نقد النثر مما عنى به أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادى ، رضى الله عنه وأرضاه ، للشيخ الفقيه المكرم أبى عبد الله محمد بن أيوب بن محمد نفعه الله به ، وهو الكتاب المعروف بكتاب « البيان »] .

(٢) أن مخطوطتى « نقد النثر » و « نقد الشعر » المحفوظتين بالاسكوريال مجموعتان فى مجلد واحد ، وأن الأولى ـ دون الثانية ـ هى التى تحمل اسم قدامة .

(٣) أن قدامة إنما سمى كتابه « نقد النثر » لمحض المقابلة بينه وبين كتابه « نقد الشعر » .

(٤) أن العلامة الشيخ محمد محمود الشنقيطى عند ما اطلع على كتاب « نقد النثر » بالاسكوريال لم يشك فى أنه لقدامة ، وكتب يقول : كتاب نقد النثر المسمى بكتاب البيان . مما عنى بتأليفه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادى ، وهو كتاب نفيس ، لا نظير له فى فنه ، يحتاج إليه ، وما وقفت عليه بالمشرق وقد ألف كتابا آخر سماه بنقد الشعر ، ولكنه بالنسبة لهذا صغير جدا (١)

(٥) عقد المحقق فصلا للموازنة بين كتابى نقد الشعر ونقد النثر ، واستخلص من الموازنة التى قام بها أن الكتابين لمؤلف واحد ، هو قدامة بن جعفر .

* * *

(١) تحقيق فى حياة قدامة ص ٤٢ نقلا عن تقريره رقم ٢٤٣ (مكتبات) بدار الكتب المصرية ص ١١ .

ولم يسلم للمحقق ما أراد ، فاعترضه فى استنباط ما حاول استنباطه أمور :

أولها : ليس من بين الكتب التى ذكرها المؤرخون لقدامة كتاب اسمه « نقد النثر » ، أو كتاب « البيان » الذى تولى نشره .

ثانيها : ليس بين هذه الكتب أيضا كتاب من الكتب الأربعة التى ذكر صاحب نقد النثر أنها له ، وأحال عليها وهى :

(١) كتاب الحجة .

(٢) كتاب الإيضاح .

(٣) كتاب التعبد .

(٤) كتاب أسرار القرآن .

ثالثها : العبارة التى وردت على ظاهر الكتاب ، وهى أنه « للشيخ الفقيه الكرم أبى عبد الله محمد بن أيوب » .

وقد حاول الأستاذ العبادى أن يتخلص من هذه الحقائق الماثلة بين يديه بضروب من الظن ، ليس لها فى الحقيقة مايؤيدها ، فذهب إلى أن إغفال المؤرخين ذكر كتاب « نقد النثر » يرجع إلى عدم دقتهم فى الإحصاء والاستقصاء وكذلك الكتب الأربعة التى ذكر مؤلف الكتاب أنها له ، وأحال عليها ، أما نسبة الكتاب لأبى عبد الله المذكور فإن مبلغ الرأى عنده فى ابن أيوب هذا أنه فقيه أندلسى انتسخ له الكتاب ، وأنه من أهل القرن السابع الهجرى على أكثر تقدير ، وأن نسخة الكتاب ملك له .

وخلاصة القول أن الأستاذ العبادى استخلص من هذه الأدلة أن الكتاب هو كتاب « نقد النثر » وأن مؤلفه هو قدامة بن جعفر .

والناظر فى تلك الأدلة التى أيد بها المحقق دعواه يرى أن من اليسير جدا دحضها ، لأنها — كما أسلفنا — أدلة ظنية ، ليس لها سند من حقيقة ماثلة ، أو

نص ثابت يمكن الاعتماد عليه .

ولا يمكن الاعتماد فى تحقيق أمر علمى على مثل تلك الاحتمالات والفروض التى فرضها ، لأنها فى أقصى درجاتها فروض تحتمل التأييد ، كما تحتمل النفى ، ويتجاذبها الطرفان على قدم المساواة .

ولكنا سنحاول أن ننظر إلى النواحى الفنية التى عرض لها ، وهى نواح لها قيمتها ، لأنها أشبه شىء بالنصوص التى يعتد بها ، أما الأدلة الأخرى فيكفى فى نقضها تلك العقبات الثلاث التى أشار إليها ، ولم يستطع أن يتغلب عليها ، أو يجيب عليها جوابا شافيا .

* * *

وأهم ما ننظر اليه من تلك الأدلة الفنية مذهب إليه المحقق من وجود أوجه كثيرة للشبه بين كتاب قدامة الثابت نسبته اليه (نقد الشعر) وبين الكتاب المزعوم (نقد النثر) .

وأول وجوه المقارنة الموضوعية — كما سماها — تعريف قدامة الشعر فى (نقد الشعر) بقوله : أنه قول موزون مقفى يدل على معنى ، فقولنا « قول » دال على أصل الكلام الذى هو بمنزلة الجنس للشعر ، وقولنا « موزون » يفصله مما ليس بموزون ، إذ كان من القول موزون وغيرموزون ، وقولنا « مقفى » فصل بين ماله من الكلام الموزون قوافٍ ، وبين مالا قوا فى له ولا مقاطع ، وقولنا « يدل على معنى » يفصل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى ، مما جرى على ذلك من غير دلالة عن معنى .

وجاء فى تعريف البلاغة فى كتاب (نقد النثر) : وحدُّها عندنا أنها القول المحيط المقصود ، مع اختيار الكلام ، وحسن النظام ، وفصاحة اللسان . وإنما أضفنا إلى « الإحاطة بالمعنى » اختيار الكلام ، لأن العامى قد يحيط قوله بمعناه الذى

يريده ، إلا أنه بكلام مرذول من كلام أمثاله ، فلا يكون موصوفا بالبلاغة ، وزدنا «فصاحة اللسان» ، لأن الأعجمى واللحان قد يبلغان مرادهما بقولهما ، فلا يكونان موصوفين بالبلاغة ، وزدنا « حسن النظام » لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام الحسن الآتى على المعنى ، ولا يحسن ترتيب ألفاظه ، وتصيير كل واحدة منها مع مايشاكلها فلا يقع ذلك موقعه . . .

وأنا أسأل القارىء عما وجد من وجوه التشابه بين التعريفين ، فإننى أرى ألا وجه للمشابهة مطلقا . اللهم إلا أسلوب الكاتبين فى التعريف ، فى تعليل الإضافات التى أورداها على الأصول ، وليس مثل ذلك بدعا عند المؤلفين ، بل هو ظاهرة عامة عند كل من تعرض لوضع الحدود ، وأراد أن يكون حدُّه جامعا مانعا . فيشرح الوجوه التى يندرج بها تحته كل قسم من أقسامه ، وتمنع دخول غيره فيه ، ليخرج المعنى الذى يحده من الشركة .

والوجه الثانى : من وجوه المقارنة الموضوعية فى نظر المحقق ، تصويب قدامة فى « نقد الشعر » امرأ القيس فى قوله :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِى ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

وقوله فى موضع آخر :

فَتَمْلأُ بَيْتَنَا أَقِطاً وَسَمْناً ... وَحَسْبُكَ مِنْ غِنىً شِبَعٌ وَرِىُّ

فيقول قدامة « فإن من عابه زعم أنه من قبيل المناقضة ، حيث وصف نفسه فى موضع آخر بسمو الهمة ، وقلة الرضا بدنىء المعيشة ، وأطرى فى موضع آخر القناعة ، وأخبر عن اكتفاء الإنسان بشبعه وريه » ويمضى فى تصويب امرىء القيس ، وتبرئته من التناقض ، إلى أن يقول : « لأن الشاعر ليس يوصف بأن يكون صادقا ، بل إنما يراد منه إذا أخذ فى معنى من المعانى — كائنا ما كان — أن يجيده فى وقته الحاضر ، لا أن ينسخ ما قاله فى وقت آخر .

وجاء فى «نقد النثر» : فأما وضع المعانى فى مواضعها التى تليق بها ، فكقول امرىء القيس فى عنفوان أمره ، وحداثة ملكه :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِى ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

فوضع طلب الرفعة وسمو المنزلة موضعها إذ كان ملكا ، لأن ذلك يليق بالملوك ، ثم وضع القناعة لما زال عنه ملكه ، وصار كواحد من رعيته ، لأن ذلك أولى بمن هذه منزلته ، فقال :

أَلاَ إِلاَ تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى ... كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِهَا العِصِىُّ
إِذَا مَا قَامَ حَالِبُهَا أَرَنَّتْ ... كَأَنَّ الحَىَّ صَبَّحَهُمْ نَعِىُّ
فَتَمْلأُ بَيْتَنَا أَقِطاً وَسَمْناً ... وَحَسْبُكَ مِنْ غِنىً شِبَعٌ وَرِىُّ

والقارىء لهذا الكلام فى « نقد النثر » لا يجد فيه إشارة لعيب الناقدين إياه بالتناقض ، وهى الفكرة التى نفاها قدامة فى « نقد الشعر » ، وإنما الذى فيه التعبير عن كل حالة بما يلائمها .

على أن التشابه فى التمثيل — إن صح جدلا أن هناك تشابها — لا ينهض دليلا على أن الكاتب واحد ، فقد رأينا الأقدمين أيضا يتشابهون فى التمثيل والاستشهاد ، وأمثلة النحو واحدة عند كل المؤلفين ، وما تقرأ فى كتاب من كتب الأدب هو ما تقرأ فى غيره من شواهد الاستحسان ، أو الاستهجان ، ولم يقل أحد من الناس إن المؤلف لهذه الكتب المتشابهة واحد ! .

والوجه الثالث : من أوجه التشابه — أو التقارن — هو اتفاق قدامة ومؤلف نقد النثر على جواز اختراع الألقاب ، ووضع الأسماء للمسميات التى لم تقع لسابق ، وبالتالى لم يوضع لها اسم .. وهذا من غير شك شىء مسلم به ، ولا فضل فيه لقدامة ، أو لمؤلف نقد النثر ، فليس الذى يخترع جديداً ملزماً أن يختار له اسما قديما ، وإن كان يدل على غيره .

الوجه الرابع : أن قدامة يفضل فى « نقد الشعر » الغلو على الاقتصار على الحد الوسط : قال : فلنرجع إلى ما بدأنا بذكره من الغلو والاقتصار على الحد الأوسط ، فأقول : إن الغلو عندى أجود المذهبين ، وهو مذهب إليه أهل القهم بالشعر والشعراء قديما . . » وجاء فى نقد النثر : وللشاعر أن يقتصد فى الوصف أو التشبيه أو المدح أو الذم ، وله أن يبالغ ، وله أن يسرف ، حتى يناسب قوله المحال ويضاهيه ، ولا يستحسن السرف والكذب والإحالة فى شىء من فنون القول إلا فى الشعر .

والفرق واضح بين العبارتين ، وإن كان مؤداهما واحداً ، وإن كانت عبارة قدامة أكثر صراحة فى تفضيل الغلو .

ونستطيع أن نجيب على هذا التشابه بمثل ما أجبنا به على الوجه السابق .

ولنا بعد ذلك الدليل كل الدليل على أن الكتابين ليسا لمؤلف واحد ، فلو أن رجلا ألف كتابا خاصا فى نقد الشعر ، وكتابا خاصا فى نقد النثر ، لما كان له أن يخلط بين موضوعى الكتابين ، وإلا لما كان هنالك ما يدعو للتخصيص ، وقد التزم قدامة الكلام فى فن الشعر وحده فى « نقد الشعر » ، فإننا مع البحث والاستقصاء لم نعثر له فى ثناياه على كلام أصيل له فى نقد النثر .

ولكن مؤلف « نقد النثر » لا يلتزم ذلك ، بل إنك تراه يتكلم فى البيان مطلقاً ، فيعالج الشعر كما يعالج النثر ، وتراه يعرض للشعر فى كل مناسبة ، ويكثر من الاستشهاد به فى كل موضوع من الموضوعات التى عالجها ، بل إن صاحب « نقد النثر » يفرد فصلا مستقلا للمنظوم فى باب « تأليف العبارة » ، وهو فصل طويل لم يجر إليه الاستطراد كما يظن ، بل إنه يستغرق عشرين صفحة كاملة[1]

وما نرى فى هذه الصفحات الكثيرة إشارة أو إحالة إلى « نقد الشعر » الذى هو مختص بالموضوع ودراسته ، بل يورد أن الخليل وغيره ذكروا من أوزان الشعر وقوافيه ما يغنى من نظر فيه ، ويغنينا عن تكلف شرح ذلك له ، إذ كنا نرى أن

(١) نقد النثر ٧٤ — ٩٣ .

تكلف ما قد فرغ منه عيب لا فائدة فيه[١] ، وقد كان أولى بالمؤلف — لو أنه قدامة — أن يشير إلى كتابه الذى تكلم فيه طويلا عن الوزن والقافية ، ووجوه ائتلافهما ، ونواحى اختلافهما مع اللفظ والمعنى .

وإذا كان الأستاذ العبادى قد حاول فى غير جدوى أن يبرز وجوهاً للتشابه فإن بين أيدينا أدلة للتعارض والتناقض ، وحسبنا منها المثال الآتى :

يرى قدامة أن المعانى كلها معرضة للشاعر ، وأن له أن يتكلم منها فيما أحب وآثر ، من غير أن يحظر عليه معنى يروم الكلام فيه ، إذ كانت المعانى للشعر بمنزلة المادة الموضوعة ، والشعر فيها كالصورة ، كما يوجد فى كل صناعة من أنه لابد فيها من شىء موضوع يقبل تأثير الصور منها ، مثل الخشب للنجارة ، والفضة للصياغة وعلى الشاعر إذا شرع فى أى معنى كان من الرفعة والضعة ، والرفث والنزاهة ، والبذخ والقناعة والمدح والعضيهة ، وغير ذلك من المعانى الحميدة أو الذميمة ، أن يتوخى البلوغ من التجويد فى ذلك إلى النهاية المطلوبة .

ويرى أن من يعيب امرأ القيس فى قوله :

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٌ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقٍّ وَتَحْتِى شِقُّهَا لَمْ مُحَوَّلِ

ويذكر أن هذا معنى فاحش ، وليست فاحشة المعنى فى نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه ، كما لا يعيب جودة النجارة فى الخشب مثلا رداءته فى ذاته[٢] .

وهذا كلام واضح يبين مذهباً من المذاهب فى النظر إلى الشعر ، وهو أنه لا يشينه قبح الغرض الذى يعالجه ، ولا شناعة المعنى الذى يعرض له ، وإنما ينبغى أن يحصر نظر الناظر فى جودة التعبير عن أى غرض يخطر للشاعر ، أو أى معنى يعبر عنه .

(١ نقد النثر : ص ٧٦ .

(٢) نقد الشعر ٤ و ٥ .

أما مؤلف « نقد النثر » فلا يجيز فى الشعر إلا ما يجوزه الناس فى الكلام لأن « الشعر كلام موزون ، فما جاز فى الكلام جاز فيه ، وما لم يجز فى ذلك لم يجز فيه ، ويستشهد بقول النبى صلى الله عليه وسلم : « لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحاً حتى يريه خير له من أن يمتلىء شعراً » وبما روى عنه فى شأن امرىء القيس « ذلك رجل مذكور فى الدنيا ، منسى فى الآخرة ، يأتى يوم القيامة ، ومعه لواء الشعراء ، حتى يوردهم النار » وهذا القول منه عليه السلام خاص فى كفار الشعراء ، والدليل على ذلك إجماع الأمة على أن حسان بن ثابت وكعب ابن زهير ، وغيرهما من شعراء المؤمنين ، الذين كانوا يناضلون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأشعارهم ، ويجاهدون معه بألسنتهم وأيديهم ، خارجون من جملة من يرد النار مع امرىء القيس [١] .

والظاهر من هذا القول أن المؤلف يسلك سبيلا يختلف تمام الاختلاف عن سبيل مؤلف نقد الشعر ، فهو رجل ذو نزعة دينية ، وهذه النزعة هى التى وجهت تفكيره وكيّفت نظرته إلى الشعراء ، وأخذ من كلام الله تعالى وحديث الرسول وأقوال السلف ما بيّن به المقبول من الشعر والمرفوض منه ، وليس المقبول فى نظره إلا ما عالج غرضاً دينياً ، أو استظهرت به الدعوة الإسلامية ، وذلك ما ينكره قدامة أشد الإنكار ، لأنه لا يقيس الشعر بمقياس الدين ، ولا بمقياس الأخلاق ، ولا بمقياس الحريص على سلامة المجتمع ، وإنما ينظر إليه نظرة رجل الفن الخبير به ، الذى يمجد الصورة الجميلة ، بما اكتمل لمؤلفها من القدرة الفنية على توضيحها بالتعبير الجميل ، كائنا ما كان ذلك الغرض الذى يعالجه ، أو المعنى الذى يخطر له ، من غير أن يحظر عليه شىء من المعانى المحمودة ، أو المعانى المذمومة .

تلك أهم الأسباب التى نعتمدها فى رفض ما ذهب إليه الأستاذ العبادى من نسبة « نقد النثر » إلى مؤلف « نقد الشعر » .

---

(١) نقد النثر ٧٨ .

وهناك الدليل المادىّ الذى يبين منه أن الخطأ فى إظهار الكتاب على هذه الصورة ليس واحداً ، بل إنها سلسلة من الأخطاء ، يأخذ بعضها بحجز بعض ، وأهمها :

(١) خطأ فى اسم الكتاب : فليس اسمه « نقد النثر » وليس اسمه « كتاب البيان » وإنما اسمه الحقيقى « كتاب البرهان فى وجوه البيان » .

(٢) خطأ فى نسبة الكتاب لقدامة بن جعفر ، فإن مؤلفه الحقيقى هو « أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكاتب » ! .

(٣) ليس المطبوع من الكتاب إلا جزءا صغيرا منه ، يقدر بثلثه . أما ثلثا الكتاب ، أو بقيته ، فلم تطبع . ولم يشر إلى هذا النقص ، أو بعبارة أصح لم يسلم بهذا النقص ، المحقق الفاضل .

ولسنا ندعىّ لأنفسنا الفضل فى هذا الكشف العلمى العظيم ، وإنما نسجله مغتبطين لصاحبه « الدكتور على حسن عبد القادر » الذى عثر على مخطوطة لهذا الكتاب بمكتبة تشستربيتى رقم G. 767 تحت العنوان السالف الذكر . وعند المقابلة بينها وبين الكتاب المطبوع باسم « نقد النثر » وجدهما يتفقان فى القدر المطبوع ، وتزيد النسخة التى بين يديه على المطبوعة بمقدار ثلثى الكتاب تقريباً ، ولم يشك فى أن هذا القدر الزائد إنما هو جزء أصلى من الكتاب ، قد سقط منه فى المخطوطة الاسكوريالية ، وذلك أن المؤلف قد بنى كتابه على أربعة وجوه للبيان :

البيان الأول : بيان الاعتبار .

البيان الثانى : بيان الاعتقاد .

البيان الثالث : بيان العبارة .

البيان الرابع : بيان الكتاب .

والبيان الرابع الذى هو (بيان الكتاب) غير موجود فى النسخة المطبوعة ، وقد علل محقق هذه النسخة المبتورة هذا النقص بادعائه أن المؤلف قد ضمن الباب الثالث (باب العبارة) الكلام على الوجه الرابع وهو الكتاب ، وجعل بهذه الدعوى الكتاب كاملا بذاته ، وهى دعوى قد فرضها المحقق على الكتاب ، وجزم بها من غير فحص له ، فإنه لو كان قد فحص الجزء الذى بيده من الكتاب لرأى أن المؤلف قد نبّه فى أثناء الكتاب على أشياء سيذكرها بعد ، ومع ذلك لم يأت لها ذكر ، فمن ذلك قول المؤلف (ص ١٨) : وأما الحديث فهو ما يجرى بين الناس فى مخاطباتهم ومناقلاتهم ومجالسهم ، وله وجوه كثيرة ، فمنها الجد والهزل والسخيف والجزل ، والحسن والقبيح ، والملحون والفصيح ، والخطأ والصواب ، والنافع والضـــار ، والحق والباطل والناقص والتام ، والمردود والمقبول والمبهم والمفصول ، والبليغ والعىّ . ثم جاء الكلام بعد ذلك عن الجد والهزل ، والسخيف والجزل ، والحسن والقبيح ، والملحون والفصيح ، والخطأ والصواب ، ولكن القول فى الخطأ والصواب لم يتم ، كما أن القول فى الصدق والكذب ، والوجوه الأخرى الباقية ، لم يأت قط .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء فى باب تأليف العبارة : « وقد ذكر الخليل وغيره من أوزان الشعر وقوافيه ما يغنى عن نظر فيها . . . إلا أنا نذكر جملة من ذلك فى باب استخراج المعمّى ، تدعو الضرورة إلى ذكرها فيه ، إن شاء الله » . وليس فى نقد النثر — كما نشر — أى ذكر أو إشارة إلى باب المعمى وذكر العروض والقافية .

ومن أمثلة ذلك أيضا أنه جاء فى آخر النسخة المطبوعة هذه العبارة : « وأما مراتب القول ، ومراتب المستمعين له فقد تقدم القول فيه ، وبالله التوفيق » وإذا تصفحنا كل ما جاء فى النسخة المطبوعة لم نجد ذكراً أو إشارة « لمراتب القول » ولا « لمراتب المستمعين » على الحقيقة .

وبهذا يظهر أن المخطوطة الاسكوريالية ، والكتاب كما طبع ، ناقصان نقصا

كبيراً ، وأن محقق الكتاب لم ينتبه إلى هذا النقص الواضح ، أو لعله أغمض عينيه عن هذا النقص ، وتلمس في بعض الأحيان تعللات لا تقوم ، وفرضها على الكتاب ، بدليل أن هذا المفقود كله قد جاء بالنسخة المخطوطة التي وقعت في يد الدكتور علي حسن عبد القادر ، فقد جاء فيها ذكر البيان الرابع ، وهو الكتاب ، واستغرق من أصل الكتاب جزءاً كبيراً أصليا . كما جاء فيها الكلام على باب المعمى ، وذكر العروض والقافية بتفصيل كامل واف ، وكذلك جاء فيها مابقي من وجوه الحديث وجهاً وجهاً ، وكذلك مراتب القول ، ومراتب المستمعين له ، مرتبة مرتبة ، فكانت هذه المخطوطة هي النسخة الكاملة للكتاب .

ويرى الدكتور علي حسن عبد القادر أن مخطوطة الاسكوريال كانت ناقصة ، أو نسخت من أخرى ناقصة ، فزاد كاتبها مايشعر بالتمام ، وهو قوله « وقد تقدم القول فيه ، وبالله التوفيق » وهي عادة معروفة عند الوراقين ، كما حصل ذلك في كتاب « الوزراء والكتاب » للجهشياري مثلا .

ويقرر بعد ذلك أن أهمية مخطوطته لا تنحصر في أنها النص الكامل للكتاب كما كتبه مؤلفه « أي أكثر من ضعف النص المطبوع ، بل إن لها أهمية أخرى أكبر من ذلك ، وهي معرفة مؤلف هـــذا الكتاب على التحقيق ، فقد ذكر المؤلف في هـــذه المخطوطة اسمه كاملا في أثناء كتابه على عادة المؤلفين المتقدمين ، فقال في أول البيان الرابع ـ وهو جزء مفقود من النسخة الاسكوريالية ـ : قال أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب : قد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا هذا بنعمة الله . . » وهو تصريح يبطل نسبة الكتاب إلى قدامة ابن جعفر ، ويضع حداً فاصلا للنزاع في مسألة مؤلف الكتاب ، كما أن هذه المخطوطة زيادة على هذا تحمل الاسم الصحيح للكتاب ، وهو كتاب « البرهان في وجوه البيان [1] » .

---

(١) عن مقال للدكتور علي حسن عبدالقادر نشر في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق الجزء الأول من المجلد الرابع والعشرين (١ كانون الأول سنة ١٩٤٩) ص ٧٣ وما بعدها .

أسلوب قدامة

وبمناسبة عرض آثار قدامة العلمية رأيت أن من المناسب أن أذيل هذا الفصل بكلمة عن أسلوب قدامة فى التأليف .

وأسلوب قدامة فى كتبه التى وقفنا عليها هو أسلوب العلماء الذين لا يهمهم فيما يكتبون إلا أن يقرروا الحقائق ،ويستنبطوا القواعد ، وليس يدور فى خلدهم بعد ذلك أن يتحروا تخير اللفظ وجمال الأسلوب ، ولا يعنيهم أن يكون أسلوبهم موصوفاً بالأناقة فى الصياغة ، فلا يلبسون معانيهم الألفاظ المجانسة لها ، ولو كان الموضوع الذى يعالجونه من صميم الموضوعات الأدبية ، التى ينبغى ألا تقل فيها فخامة اللفظ ، وجودته عن قوة المعنى وصحته .

ولقد تقرأ لقدامة كتابه المؤلف فى نقد الشعر ، فتعترضك بعض التعابير التى لا تروقك ، أو لا تراها تماثل أسلوب العصر الذى أنشئت فيه ، فافتقدت صفات الجزالة وصفات السلاسة ، بل قد ترى فى بعض تلك التعابير انحرافا عن السنن المسلوك ، مما يقعد بها عن أساليب البلغاء « وهو معدود منهم » ويجعلها أقرب إلى الركة والضعف منها إلى الصحة والسلامة ، وقد تؤدى تلك الركة إلى الالتواء الذى يصعب معه تبيّن المراد ؛ وتحصيل المعنى الذى تضمنته العبارة ، ومن أمثلة ما يلحظ فيه ذلك قوله : « لما كان أكثر وصف الشعراء إنما يقع على الأشياء المركبة من ضروب المعانى ، كان أحسنهم وصفاً من أتى فى شعره بأكثر المعانى التى الموصوف مركب منها [1] » وقوله فى الانتصار للغلو وتفضيله على الاقتصار على الحد الأوسط « وكذلك يرى فلاسفة اليونانيين فى الشعر على مذهب لغتهم . [2] » وفى نعت اللفظ « . . عليه رونق الفصاحة مع الحلو

(١) نقد الشعر ٦٢ .
(٢) نقد الشعر ٢٦ .

من البشاعة ، مثل أشعار يوجد فيها ذلك ، وإن خلت من سائر النعوت للشعر[١] » ومثل ذلك فى نعت الوزن « أن يكون سهل العروض من أشعار يوجد فيها ذلك وإن خلت من أكثر نعوت الشعر[٢] » وقوله فى الترصيع : « هو أن يتوخى فيه تصـــيير مقاطع الأجزاء فى البيت على سجع ، أو شبيه به ، أو من جنس واحد فى التصريف . . . وربما كان السجع فى لفظة لفظة ، ولـكن فى لفظتين لفظتين بالوزن نفسه[٣] » فقد أدى ضعف الأسلوب وعدم استقامته إلى الغموض ، وعدم الإبانة عما يريده .

وقد يكون من الممكن إرجاع هذا الضعف ، وتلك الركة إلى أن الرجل كان فى أول أمره من المستعربين ، الذين لم يكن البيان العربى فيهم طبعاً وسليقة ، ولم تـكن لديهم من اللغـة الثروة الـكافية التى تعينهم على مامهم بسبيله ، وكان ينقصهم الاطلاع الواسع على الأدب العربى وهضمه ، واحتذاء البلغاء من الشعراء والـكتاب والخطباء فيما يقولون ويكتبون .

ونعتقد أن تقرير العلوم ، والتعبير عن الحقائق ، ليس هو السبب الأوحد الذى يعوق عن حسن الصـياغة وجودة العبارة ، فقد سبق الجاحظ قدامة إلى علاج موضوعات علمية شتى ، ولم تحل تلك العـلوم والمعارف بين الجاحظ وبين جودة التعبير ، والافتنان فى التصوير ، والتصرف فى القول إلى درجة ليس وراءها بغية لمستزيد . .

وحين نقرأ كتاب « نقد الشعر » سنجد الدليل على قلة محصول قدامة من

---

(١) نقد الشعر ١٠ .
(٢) نقد الشعر ١٢ .
(٣) نقد الشعر ١٤ .

الشعر فى التمثيل والاحتجاج ، فقد تراه يستشهد بقصيدة واحدة ، أو بأكثرها فى مقام كان يكفيه فيه بعض أبياتها ، وكان خيراً له أن يأخذ أبياتاً منها وأبياتاً من غيرها ، وقد يتضاءل هذا الاحتجاج إلى بيت واحد ، مع أن مجال التوضيح وطبيعة الموضوع يقتضيان سعة فى القول ، وعرضاً لنصوص كثيرة من متخير الشعر ، ومع ذلك لم يوفق دائماً إلى التمثيل بأجود المأثور من القول ، وما ذلك إلا للسبب الذى قدمنا ، وهو قلة محصوله من الأدب العربى ، حين ألف نقد الشعر فى مطلع حياته العلمية ، ولأنه أفاد اللغة بالكسب والتعلم .

وهذا الذى نجده فى كتابات قدامة فطن إليه معاصروه مع اعترافهم بانفراده بعلاج موضوعات لم يسبق لغيره علاجها بالطريقة التى رسمها للعلاج .

ويؤيد ذلك ماقرره أبو حيان التوحيدى من أنه « مارأى أحداً تناهى فى وصف النثر بجميع ما فيه وعليه غير قدامة بن جعفر فى المنزلة الثالثة من كتابه[1] » وقال لنا علىّ بن عيسى الوزير : عرض علىّ قدامة كتابه سنة عشرين وثلثمائة واختبرته ، فوجدته قد بالغ وأحسن ، وتفرد فى وصف فنون البلاغة فى المنزلة الثالثة بما لم يشركه فيه أحد من طريق اللفظ والمعنى ، مما يدل على المختار المجتبى ، والمعيب المجتنب ، ولقد شاكه فيه الخليل بن أحمد فى وضع العروض ، ولكنى وجدته هجين اللفظ ، ركيك البلاغة فى وصف البلاغة ، حتى كأن مايصفه ليس ما يعرفه ، وكأن ما يَدُل به غير مايدل عليه ، والعرب تقول : فلان يَدُل ولا يَدْل ، حكاه ابن الأعرابى ، وهذا

---

(١) يقصد كتاب الخراج وصنعة الكتابة .

لا يكون إلا من غزارة العلم ، وحسن التصوُّر ، وتوارد المعنى ، ونقد الطبع وتصرف القريحة . قال : ولولا أن الأمر على ما ذكرت لكان الطريق الذى سلكه ، والفن الذى ملكه ، والكنز الذى هجم عليه والنمط الذى ظفر به ، قد برز فى أحسن معرض ، وتحلّى بألطف كلام ، وماسَ فى أطول ذيل ، وسَفَر عن أحسن وجه ، وطلعَ من أقرب نفق ، وحلّق فى أبعد أفق[1] .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ج ٢ ص ١٤٥ و ١٤٦ .